الانعكاسات السلبية للمعلومات المُضلِّلة عبر مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي المصري

د. خالد كاظم أبو دوح (*)

ملخص الدراسة:

مع تزايد اعتماد أفراد المجتمع المصري على الإنترنت، وتنامي أعدادهم على منصات التواصل الاجتماعي، كان هناك ازدياد مطرد في كم المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة؛ حيث تعمد العديد من الأفراد والجماعات والتنظيمات من الداخل والخارج، إلى الترويج لمثل هذه المعلومات، بغرض تهديد الأمن القومي المصري، وتماشيًا مع بروز هذه الظاهرة، وتصاعد وتيرة التهديدات الأمنية التي تواجهها الدولة المصرية، جاءت هذه الدراسة انطلاقًا من افتراض أن شيوع المعلومات المضللة عبر الإنترنت عن المجتمع المصري وأخباره ومشكلاته وقضاياه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يحمل انعكاسات سلبية على الأمن القومي.

واعتمدت الدراسة أسلوب المسح الاجتماعي، من خلال إجراء مسح ميداني، باستخدام أداة الاستبيان الإلكتروني لجمع البيانات، وبلغ حجم عينة الدراسة (٣٠٩) مبحوثين. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك انتشارًا واسعًا للمعلومات المضللة والأخبار الكاذبة حول عدد من القضايا الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية التي تخص المجتمع المصري، ويُحتمل أن تؤثر على أمنه القومي، وذلك من خلال انعكاساتها على الرأي العام، وتقويض الثقة بين المواطنين والحكومة، علاوة على بروز الاحتقان والاضطرابات الاجتماعية، وزيادة حدة الاستقطاب السياسي.

(*) أستاذ علم الاجتماع المساعد، كلية الآداب، جامعة سوهاج.

وأوصت الدراسةُ الحكومةَ المصرية بضرورة التعاون مع مالكي منصات التواصل الاجتماعي للحد من المعلومات المضللة، وتعزيز دور منصات المؤسسات الحكومية على مواقع التواصل الاجتماعي؛ لنشر الحقائق والمعلومات الموثوقة بشكل لحظي ومستدام، ودعم آليات الشفافية والتواصل المفتوح مع المواطنين.

الكلمات المفتاحية:

المعلومات المضللة، منصات التواصل الاجتماعي، الأمن القومي.

The Negative Implications of Misinformation through social media on Egyptian National Security

Dr. Khaled Kazem Aboudouh

Abstract:

Egyptian society members have become increasingly dependent on the Internet, and their numbers on social media platforms have increased. There has been a steady increase in misinformation and fake news, Many individuals, groups and organizations, from inside and outside the country, are deliberately promoting misinformation, In order to threaten Egyptian national security, with the increasing prominence of this phenomenon, and the escalation of security threats facing the Egyptian state, this study was based on the assumption that the spread of misleading information online about Egyptian society, its news, problems, and economic, social, and political issues has negative repercussions on national security.

The study adopted the social survey method and used a questionnaire to collect data, and the study sample size reached (309) respondents. It concluded that there is a widespread spread of misinformation and false news about several economic, political, and strategic issues that concern Egyptian society, and these potentially undermine the national security of Egypt, through its repercussions on public opinion, undermining trust between

citizens and the government, in addition to the emergence of tension and social unrest. And increasing political polarization.

In this study, we recommended that the Egyptian government need to cooperate with the owners of social media platforms to reduce misinformation and enhance the role of government institutions' platforms on social media sites. To disseminate facts and reliable information in a timely and sustainable manner, and to support mechanisms of transparency and open communication with citizens.

Keywords*:*

Misinformation, Social Media Platforms, National Security

مقدمة:

لقد أصبح التواصل عبر الإنترنت بالاعتماد على المنصات الرقمية، أحد متطلبات وضرورات الحياة في العالم المعاصر؛ حيث يؤدي الإنترنت بتطبيقاته المختلفة دورًا رئيسًا في تسهيل وتيسير النفاذ للعديد من الخدمات والممارسات والاحتياجات في قطاعات الحياة المختلفة، وحيازة الثقافة والمعلومات ومعرفة الأخبار وغير ذلك، وفي ظل تعاظم دور الإنترنت، وتزايد انتشار تطبيقات المنصات الاجتماعية، التي لم تعد مجرد وسيلة للتواصل بين الأفراد، وإنما أصبحت آلية فعالة للتأثير على الأفكار، وتوجيه اتجاهات المواطنين والتحكم فيها، وكذلك صناعة الرأي العام، والتأثير على نحو واسع في الممارسات والقرارات الإنسانية.

وتصاحب الدور المتعاظم لتطبيقات التواصل الاجتماعي، مع بروز الجوانب المظلمة لها؛ حيث تزايدت معدلات انتشار المعلومات المُضلِّلة والخاطئة والأخبار الكاذبة على المنصات الرقمية، وتزايد استغلال تصميم الخوارزميات من خلال ممارسات وحملات منظمة؛ بهدف التضليل عبر دول العالم كله، وفي ظل التحديات والتهديدات المركبة والمشكلات الاقتصادية والسياسية والنزاعات المسلحة التي يشهدها العالم اليوم، وتزايد خطابات الكراهية والعنف العابرة للحدود، فإن آخر ما نحتاج إليه ذلك التنامي في المعلومات المُضلِّلة والأخبار الكاذبة، التي تزيد من معدلات الاحتقان السياسي والانقسام الاجتماعي؛ مما يهدد السلم والأمن على المستويات الوطنية والدولية.

وبالرغم من أن التضليل ليس بالأمر الجديد، فقد مارست العديد من البلدان حرب المعلومات، إلا أن الإنترنت يمنح حملات التضليل وصولًا غير مسبوق؛ حيث تستغل الحكومات الأجنبية، ومتصيدو الإنترنت، والمتطرفون المحليون والدوليون، والمنتفعون الانتهازيون، وحتى وكالات التضليل المدفوعة الأجر، الإنترنت لنشر محتوى مشكوك فيه. خاصة خلال فترات الأزمات المجتمعية،

والاضطرابات المدنية والكوارث الطبيعية والأزمات الصحية والحروب، والتي يزداد خلالها قلق المواطنين والبحث عن المعلومات، وهو ما يستغله وكلاء حملات التضليل.

ويزداد هذا الوضع تعقيدًا، إذا عرفنا أنه لا يوجد شخص يمتلك وصولًا للإنترنت، وتواجدًا عبر المنصات الرقمية، إلا وواجهته معلومات بدت جيدة جدًا، أو سيئة جدًا لدرجة يصعب تصديقها، ربما كان عنوانًا مثيرًا، أو صورة صادمة، أو مقطع فيديو سريع الانتشار، وربما هذه المعلومات تؤكد معتقدات لدينا، أو تتحداها، وتشكك فيها، وربما يجعلنا هذا الموقف غاضبين أو خائفين أو متفائلين، وربما دفعنا ذلك إلى مشاركة هذه المعلومات مع الآخرين، أو اتخاذ أي إجراء آخر، وهنا تظهر على السطح مجموعة من التساؤلات المتصلة بذلك: كم شخص منا توقف يومًا أمام هذه المعلومات وسأل نفسه: هل هذه المعلومات دقيقة؟ هل يمكن الاعتماد عليها؟ هل جديرة بالثقة؟ هل هذه المعلومات ذات فائدة؟ وتشير الحقيقة إلى أن غالبيتنا لا تطرح كل هذه الأسئلة، ولا تفكر فيها معظم الأوقات؛ حيث إننا جميعًا نتعرض على مدار اليوم للكثير والكثير من المعلومات المُضلِّلة والأخبار الكاذبة، خاصةً على منصات التواصل الاجتماعي؛ حيث نحصل منها على معظم أخبارنا ومعلوماتنا، ومثل هذا الوضع في ظل بيئة المعلومات الراهنة، أدَّى إلى تزايد ظاهرة المعلومات المُضلِّلة، التي أصبحت من التحديات الخطيرة، والتهديدات الجديدة، التي لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الأمن القومي للدول.

أولًا- مشكلة الدراسة:

كان ظهور الإنترنت بمثابة نعمة للمجتمع، وأدَّى اعتماده التدريجي إلى عالم أكثر اتصالًا، كما أن إمكانية الوصول إلى الإنترنت تعني أيضًا أنه يمكن إساءة استخدامه بنجاح؛ حيث يوفر الإنترنت منصة للنشر السريع للمعلومات، وكثيرًا ما يشار إليها باسم «الطريق السريع للمعلومات» (Shu, 2020). ولهذا التطور

تأثير إيجابي عميق - حيث أصبح الأفراد أكثر اطلاعًا على الأخبار المحلية والعالمية، كما زاد الوعي بشأن الاهتمامات الوطنية والعالمية؛ مما أدَّى في النهاية إلى ظهور حركات تهدف إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. ومع ذلك، فإن كل ذلك يعتمد على افتراض موحد، مفاده أن المعلومات المتاحة للناس حقيقية وليست مصممة للتضليل؛ خاصة وأنه تنامت ظاهرة إساءة استخدام الاتصال بالإنترنت لنشر الدعاية وتحقيق بعض الأجندات الفردية أو الجماعية، وكان هناك عدد لا يحصى من الحوادث التي تعرضت فيها حياة البشر للخطر بسبب المعلومات المُضلِّلة والكاذبة التي يتم نشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتنتشر الرسائل الخادعة والشائعات على المنصات الرقمية كالنار في الهشيم، ومع زيادة استخدام الهواتف الذكية، فإن هذا يجعل الجمهور الساذج يتعامل مع هذه المعلومات المُضلِّلة على أنها معلومات حقيقية، وبالتالي تكوين الآراء واتخاذ الإجراءات.

بناءً على ذلك، ترتكز مشكلة الدراسة على افتراض أن المعلومات المُضلِّلة Disinformation بكافة أشكالها، والتي تنتشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تعتبر أحد التهديدات الناشئة التي لها انعكاسات سلبية على عدد من أبعاد الأمن القومي في المجتمع المصري، وسنحاول فيما يلي تفكيك متغيرات وأبعاد هذه الفرضية، وإبراز الطبيعة الإشكالية لهذه القضية التي أصبحت من السمات البارزة في هذا العالم الذي تتشابك فيه الحياة الواقعية مع الحياة الرقمية، وتتداخل متغيراتهما على نحو يصعب الفصل بينهما.

وتعتبر ظاهرة سعى الأشخاص أو الجماعات أو الدول إلى التأثير على الآخرين، إحدى الممارسات المعروفة منذ العصور القديمة، وكانت ظاهرة التأثير عنصرًا حاضرًا باستمرار في العديد من أشكال التفاعل الاجتماعي والتواصل السياسي، سواء داخل الجماعات المحلية، أو بين المجتمعات والدول المختلفة عبر الحدود، وكان الهدف دائمًا هو تغيير سلوك أحد الطرفين لصالح الطرف الآخر،

أو التحكم في اتجاهاته وآرائه وقناعاته حول موضوع ما، يمكن أن يتعلق الأمر بالتنازل عن الأرض، أو الاستسلام لحكم الآخر، أو التخلي عن المعتقدات، وعلى مر التاريخ، تم تحقيق ذلك من خلال القوة أو الحرب أو الاستعمار، ومع ذلك لم تهمل أهمية الوسائل غير العسكرية في التأثير على السلوك.

وفي العالم المعاصر، وعلى نحو متزايد أصبح الصراع العسكري المباشر مكلفًا سياسيًا واقتصاديًا؛ مما جعل عمليات التأثير غير العسكرية أكثر جاذبيةً من أي وقت مضى، بالنسبة للجماعات المحلية أو الدول غير الصديقة، وأحد العناصر المركزية لعمليات التأثير هو تغيير تصورات الجماهير المستهدفة في الدولة الأخرى من خلال حملات التضليل المتلاعبة، التي تهدف إلى تغيير سلوكيات هذه الجماعات من خلال إستراتيجية معتمدة، تستند إلى كافة أدوات الترويج للمعلومات المُضلِّلة والأخبار الكاذبة (Sarts, 2021).

وكما تمت الإشارة من قبل، إلى أن هذه الإستراتيجيات ليست جديدة، إلا أن بيئة المعلومات الراهنة، تقدم مساحات ملائمة بشكل كبير لهذه الإستراتيجيات، من تلك التي كانت موجودة قبل عقد أو أكثر من الزمان؛ حيث يعمل تدفق المعلومات الرقمية الجديد على تغيير ممارسات استهلاك المعلومات المجتمعية بشكل عميق، إلى ما يمكن أن يطلق عليه «الاستهلاك المستمر للمعلومات» التي تتيحها الهواتف الذكية؛ مما يخلق دورة إخبارية فردية مستمرة، كما تدفع هذه الوتيرة العالية لتدفق المعلومات، إلى تقليل المستهلكين لمقدار الوقت الذي يقضونه مع الأخبار، إلى بضع ثوانٍ فقط، ناهيك عن قراءة النص الكامل للخبر بالفعل، وبالتالي تزداد المعالجة العاطفية للأخبار بشكل كبير؛ مما يؤدي بدوره إلى تضخيم السرديات العاطفية.

وفي ظل بيئة المعلومات الجديدة The New Information Environment التي تعزز التحيز المعرفي، وتكافؤ القصص والسرديات العاطفية، يكون للقصص الإخبارية القائمة على الحقائق المتوازنة والدقيقة تأثير أقل، ولقد أكدت إحدى

الدراسات (Vosoughi, 2018) التي أجراها معهد «ماساتشوستس للتكنولوجيا» أن القصص الكاذبة والمُضلِّلة على منصات التواصل الاجتماعي تحصل باستمرار على وصول أكبر بكثير من الأخبار الصحيحة والواقعية، وتعتبر البيئة المعلوماتية على هذا الأساس، أرضًا خصبة للقيام بحملات التضليل المعادية.

وبالإشارة إلى أن المعلومات المُضلِّلة هي الاستخدام المتعمد والمُنسق لمعلومات خاطئة أو خادعة أو شائهة عبر قنوات المعلومات المختلفة، لتحقيق التأثير المطلوب على جمهور معين، فإن حملات التأثير والتضليل الناجحة تمر دون أن تلاحظها غالبية الأفراد، وتعتمد العديد من الجهات على هذه الآلية؛ فالمجموعة الأولى تستخدمها بهدف تحقيق المكاسب المالية السريعة، بينما تسعى المجموعة الثانية إلى تحقيق مكاسب سياسية، وأعضاؤها على استعداد لدخول المنطقة الرمادية للمعلومات المُضلِّلة لتعزيز فكرتهم، أو لمهاجمة الحكومة والمسؤولين السياسيين، أو التشكيك في نظام الحكم وقياداته، وأخيرًا المجموعة الثالثة، وهى قد تكون جهات فعالة تابعة للدولة نفسها أو لدول أخرى، وتستخدم المعلومات المُضلِّلة كجزء من حملات التأثير على المجتمع المستهدف (Sarts, 2021).

في سياق كهذا، أصبحت المعلومات المُضلِّلة تسهم بشكل مباشر في خلق الشعور بالتهديد وإثارة الاضطرابات الاجتماعية، وتزييف الوعي العام، وأصبحت تتخذ حملات التضليل أشكالًا متعددة، مثل: الدعاية العدائية، تعزيز خطابات الكراهية بين الشعوب المختلفة، أو الأقليات المحلية، توجيه الانتخابات الرئاسية، وغير ذلك من تهديدات، يمكن أن تؤثر على الأبعاد المختلفة للأمن القومي للدول (Załoga, 2022).وفي هذا السياق، أكد تقرير معهد «رويترز» حول الإعلام الرقمي (Newman, 2023) المخاوف العامة بشأن المعلومات المُضلِّلة والخاطئة، وأن هناك نسبة (٥٦٪) من إجمالي مستخدمي المنصات الرقمية التي شملتهم عينة التقرير، الذي تم تطبيقه على (٤٦ دولة) لديهم قلق حول كيفية التمييز بين المعلومات الحقيقية والمعلومات المُضلِّلة.

ليس هذا فحسب، بل تطور مؤخرًا اتجاه بحثي، يركز على دراسة المعلومات المُضلِّلة، من منطلق، تحول التضليل عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى «عمل رقمي يومي» (حرفة أو مهنة)، وخطورة هذا التحول وتهديداته اللانهائية في المستقبل القريب، سواء على مستخدمي المنصات الرقمية، أو على الدول والمجتمعات (Grohmann, 2024).

وتأكيدًا لذلك، أشارت نتائج مسح المخاطر العالمية، التي وردت في تقرير المخاطر العالمية (World Economic Forum, 2024)، الصادر عن «المنتدى الاقتصادي العالمي»، إلى أن المعلومات المُضلِّلة جاءت في المرتبة الأولى بين أهم عشرة مخاطر يمكن أن يواجهها العالم على مدى العامين المقبلين، وقد تؤدي المعلومات الخاطئة والمُضلِّلة إلى تعطيل العمليات الانتخابية بشكل جذري في العديد من الدول، ويحتمل أن تؤدي إلى تزايد انعدام الثقة في المعلومات الرسمية، وكذلك في وسائل الإعلام والحكومات كمصادر للمعلومات؛ مما قد يؤدي إلى تعميق وجهات النظر المستقطبة - وهي حلقة مفرغة يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات مدنية أو اجتماعية أو اقتصادية، وربما مواجهة عنيفة ونزاعات مسلحة.

وفي ظل هذه البيئة المعلوماتية، تواجه الدولة المصرية كافة هذه التهديدات وبشكل متزايد، خاصة مع الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها منذ أكثر من عقد من الزمان، وهي تهديدات مركبة، بعضها من الداخل، والبعض الآخر من الخارج، وجميعها تستهدف الأمن القومي المصري، والجزء الأكبر منها يعتمد على نشر المعلومات المُضلِّلة عبر المنصات الرقمية، أو منصات الإعلام التقليدي، وتطول هذه المعلومات كافة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تهم المواطن المصري. وقد أشارت دراسة (محمد، ٢٠٢٠) إلى أن مصر تواجه حملات منظمة من المعلومات المُضلِّلة التي تهدف إلى تزييف وعي المواطن المصري للسيطرة عليه، والتأثير على ثقته في الحكومة ومؤسساتها. وعلاوة على ذلك، أكدت نتائج دراسة (موسي، ٢٠٢٢) أن هناك الكثير من الخداع

والتزييف والتضليل في معالجة القضايا المصرية على مواقع التواصل الاجتماعي. ووفقًا للمركز الإعلامي التابع لمجلس الوزراء المصري، جاءت المعلومات المُضلِّلة والأخبار الكاذبة بقطاعات الاقتصاد والخدمات والاحتياجات الأساسية للمواطن المصري في مقدمة القطاعات الأكثر تعرضًا لحملات التضليل، وقد دفع ذلك إلى أن يخصص موقع مجلس الوزراء على صفحاته عبر المنصات الرقمية، نشرة دورية للرد على حملات التضليل والإشاعات، ودحض الأخبار الكاذبة.

فعلى سبيل المثال: في عام ٢٠١٧، كشفت لجنة «الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات» في البرلمان المصري عن انتشار (٥٣) ألف معلومة بين مُضلِّلة وشائعة وأخبار كاذبة في مصر خلال ستين يومًا فقط. وأعلنت اللجنة أن أغلب هذه المعلومات الأخبار المضللة مصدرها منصات التواصل الاجتماعي. وفي عام ٢٠١٨، أشارت الحكومة المصرية إلى أن هناك حوالي (٢١) ألف شائعة ومعلومة مُضلِّلة تم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي على مدار ثلاثة أشهر من ذلك العام (Global Legal Research Directorate, 2019).

ومن خلال التقييم النقدي للإمكانات السياسية لوسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع المصري، يمكن التأكيد على أنها أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الخطاب العام، وأداة فعالة في تشكيل الخطابات المتداولة في المجال العام المصري، ومع تزايد شعبية المنصات؛ مثل: الفيسبوك، أصبح من الواضح أكثر أنه يمكن استخدامها لنشر أي نوع من المعلومات، بغض النظر عن صحتها. لذلك تجد وسائل التواصل الاجتماعي نفسها اليوم على مفترق طرق بين أن تصبح أداة للتحرر والمشاركة المدنية، وسلاحًا يمكن استغلاله من قبل الجهات الفعالة أو الدول المعادية لمصر (Hendy, Seif, 2022).

ومن المؤكد أن التنظيمات الإرهابية، وبعض الدول المعادية لمصر، حرصت على استخدام وتوظيف المنصات الرقمية، للترويج للعديد من المعلومات

المُضلِّلة والأخبار الكاذبة، التي تحمل العديد من التهديدات للأمن القومي لمصر، ويمكن ملاحظة سيل المعلومات حول قضايا أزمة سد النهضة الإثيوبي، وأسعار السلع، والتتبع المستمر لأسعار صرف الدولار، وغير ذلك من قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية، تنعكس سلبًا على المجتمع المصري، وعلى أداء المؤسسات الحكومية، والمتتبع للمعلومات المتعلقة بالكثير من القضايا المصرية، يجد سيلًا لا يتوقف من المعلومات المُضلِّلة والكاذبة، التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية، أو تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي (Hook, 2022).

وبهدف إبراز مدى خطورة انتشار المعلومات المُضلِّلة في المجتمع المصري، تشير الدراسة هنا إلى تطور استخدام الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي في المجتمع المصري؛ حيث تزايد إقبال وتواجد المصريين على هذه المنصات بداية من العقد الأول للقرن الحالي، حيث ترسخت فيه التكنولوجيا التي ربطت أهل مصر بالإنترنت ومجتمع المنصات على نحو غير مسبوق، وبالشكل الذي لم يعد فيه الإنترنت وتطبيقاته وسيلة موازية للواقع المادي، بل أصبح مندمجًا معه بشكل كبير. وبلغ عدد مستخدمي الموبايل في مصر (١٠٥) ملايين مستخدم، بينما عدد مستخدمي الإنترنت (٨٠,٧٥) مليون مستخدم مع بداية عام ٢٠٢٣، وبلغت نسبة انتشار الإنترنت ٧٢,٢٪، وهناك ما يقرب من (٤٦,٢٥) مليون مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي في يناير ٢٠٢٣، أي ما يعادل ٤١,٤٪ من إجمالي السكان، علاوة على أن عدد مستخدمي الإنترنت في مصر زاد بمقدار (١,٢) مليون بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ (Digital 2022 Global Overview Report, 2023).

ومع هذا الوضع الذي تتزايد فيه الانعكاسات السلبية للمعلومات المُضلِّلة عبر مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي المصري، يصبح من الأهمية دراسة هذا الموضوع، والتعمق فيه وتفسيره، وعلى هذا الأساس تتبلور مشكلة الدراسة في رصد وتحليل وتفسير الانعكاسات السلبية للمعلومات المُضلِّلة عبر

مواقع التواصل الاجتماعي على بعض أبعاد الأمن القومي المصري، ومحاولة تقديم بعض التدابير التنفيذية التي يمكن من خلالها الحد من التهديدات والانعكاسات السلبية للمعلومات المُضلِّلة، وبناءً على ذلك، تتحدد المشكلة في تساؤل رئيس فحواه: ما الانعكاسات السلبية للمعلومات المُضلِّلة عبر مواقع التواصل الاجتماعي على بعض أبعاد الأمن القومي المصري؟

وبناءً على التحديد السابق لمشكلة الدراسة، يمكن التأكيد على أهمية الدراسة، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي، فعلى المستوى النظري: تمثل هذه الدراسة إضافة للتراث البحثي لموضوع المعلومات المُضلِّلة، الذي عنيت به الدراسات الإعلامية بشكل أكبر من علم الاجتماع، وبذلك يمكن أن يكون تناول الموضوع من وجهة نظر علم الاجتماع، وعلى خلفية المقاربات النظرية لعلم الاجتماع السياسي، من خلال ربط المعلومات المُضلِّلة بأبعاد الأمن الوطني، إضافة للتراث النظري المتصل به، وعلى مستوى الأهمية التطبيقية للدراسة: فمن المهم تقديم المسوح الميدانية، والمعرفة القائمة على الأدلة الإمبيريقية، لزيادة فهم هذه الظاهرة وانعكاساتها السلبية، علاوة على لفت انتباه المسؤولين التنفيذيين إلى ضرورة الالتفات لمخاطر المعلومات المُضلِّلة، وتأثيراتها السلبية على السلم والأمن الوطنيين، علاوة على تقديم أفضل الممارسات التي يمكن للمؤسسات الحكومية الاعتماد عليها لمكافحة تهديدات المعلومات المُضلِّلة، والحد من تأثيراتها المجتمعية.

ثانيًا- أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

من خلال الهدف الرئيس الذي تسعى الدراسة نحو تحقيقه، وهو الكشف عن الانعكاسات السلبية للمعلومات المُضلِّلة على الأمن القومي المصري، تحاول الدراسة تحقيق عدد من الأهداف الفرعية، وذلك على النحو التالي:

- الكشف عن أكثر أشكال المعلومات المُضلِّلة شيوعًا، والتي تؤثر على الأمن القومي المصري.

- التعرف على الانعكاسات السلبية للمعلومات المُضلِّلة على بعض أبعاد الأمن القومي المصري.
- الوصول إلى أفضل الممارسات الحكومية المرتبطة بمكافحة المعلومات المُضلِّلة.

ومن خلال هذه الأهداف التي تنطلق منها الدراسة، تم تحديد التساؤل الرئيس على النحو التالي: ما الانعكاسات السلبية للمعلومات المُضلِّلة عبر مواقع التواصل الاجتماعي على بعض أبعاد الأمن القومي المصري؟ ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- ما أكثر المعلومات المُضلِّلة شيوعًا والتي تؤثر على الأمن القومي المصري؟
- ما الانعكاسات السلبية للمعلومات المُضلِّلة على بعض أبعاد الأمن القومي المصري؟
- ما أفضل الممارسات الحكومية لمكافحة المعلومات المُضلِّلة؟

ثالثًا- مفاهيم الدراسة: مقاربة نظرية:

ترتكز إشكالية الدراسة على مفهومين رئيسين هما: مفهوم «المعلومات المُضلِّلة»، ومفهوم «الأمن القومي»، وفيما يلي يقدم الباحث مقاربة تحليلية ونظرية لهما، وليست مقاربة تعريفية إجرائية فحسب، وذلك على النحو التالي:

(١) المعلومات المُضلِّلة والمفاهيم ذات الصلة:

يعايش العالم خلال الفترة الأخيرة حقبة من الاضطراب المعلوماتي، فبعد الوعد بأن العصر الرقمي سيؤدي إلى تغييرات إيجابية فقط، وأن البشر سيعيشون في مجتمعات شديدة الاتصال، تتزايد فيها قدرات الفرد على الوصول إلى المعلومات والخدمات التي يحتاج إليها بضغطة «زر»، إلا أنه سرعان ما تبدد هذا الوعد، وأدرك البشر أنهم يعيشون في نظام معلوماتي شديد التلوث، ويزيد من حدة الانقسام الاجتماعي والسياسي، وينشر خطابات الكراهية، ويسهم في

تزايد موجات التعصب والعنف؛ علاوة على وجود ملايين المواقع المحتالة، التي صممت لتبدو وكأنها منافذ احترافية، والتي تضخ محتويات مضللة ومتحيزة للغاية، وأصبح التلاعب عبر المنصات الرقمية بلا حدود، الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى توصيف غالبية المنصات الرقمية بأنها شكل جديد للاستعمار، أطلق عليه مصطلح «استعمار البيانات» Data Colonialism (El-Adawy, 2023).

وأمام هذه البيئة المضطربة، اتضح للباحثين أن مصطلح «الأخبار الكاذبة» لم يعد ملائمًا لتوصيف كل هذه الأشكال من المغالطات والتزييف المعلوماتي، وتم توجيه انتقادات عديدة للمفهوم لإخفاقه في إبراز الطرق العديدة التي يمكن من خلالها استخدام المعلومات كناقل للضرر، خاصة وأن معظم هذه المحتويات ليس مزيفًا، وغالبًا ما تكون حقيقية، ولكنها توظف عبر المنصات الرقمية بشكل مخالف لحقيقتها، كما أن الميمات ومقاطع الفيديو التي يتم التلاعب بها، من الصعب وصفها بمفهوم الأخبار الكاذبة، الذي يشير إلى معلومات مختلفة تحاكي المحتوى الإخباري، ويمكن للأخبار الكاذبة أن تلقي بتأثيرات سلبية شديدة على الأفراد والمجتمع؛ حيث يمكن أن تؤثر الأخبار الكاذبة على ثقة القراء في النظام الإخباري، وفي كثير من الأحيان كانت الأخبار الكاذبة الأكثر شيوعًا وانتشارًا على نطاق واسع في منصات التواصل الاجتماعي، كما تسهم الأخبار الكاذبة في إقناع المستهلكين عمدًا بقبول معتقدات متحيزة أو كاذبة لتحقيق مكاسب سياسية أو مالية، على سبيل المثال: في عام ٢٠١٣ تم خسارة (١٣٠ مليار دولار) قيمة بعض الأسهم في البورصة، بعد تغريدة لوكالة «أسوشيتدبرس» حول انفجار أدَّى إلى إصابة «باراك أوباما»، وبعدها قالت الوكالة: إن حسابها تم اختراقه (Shum, 2020). وفي مصر نلاحظ تزايد الأخبار الكاذبة المرتبطة بأسعار السلع ومدى توافرها، وما ينتج عن ذلك من أزمات اجتماعية واقتصادية مفتعلة في بعض الأحيان.

وبناءً على ذلك، تزايد الاتجاه نحو توصيف هذا الاضطراب المعلوماتي من خلال عدد من المفاهيم الأخرى، منها: مفهوم المعلومات المُضلِّلة، ومفهوم المعلومات الخاطئة، والشكل رقم (١) يوضح بنية المفاهيم المتداولة في هذا السياق.

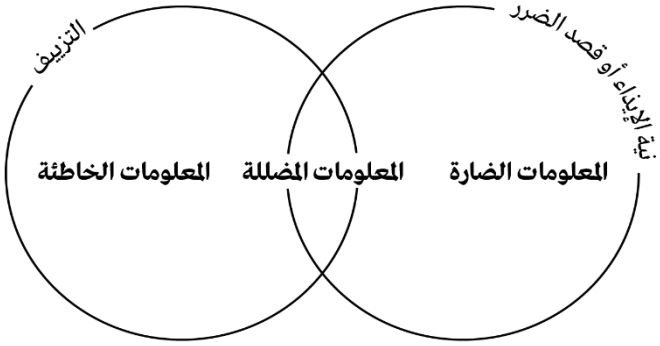

شكل رقم (١): يوضح البنية المفاهيمية لبيئة المعلومات المضطربة

ويشير مفهوم المعلومات المُضلِّلة إلى المحتويات الخاطئة والمزيفة بقصد (توافر نية إحداث الضرر)، ويتم تصميمها لإحداث الضرر، سواء من خلال التأثير السياسي الخارجي أو المحلي، أو زيادة حدة الانقسامات الاجتماعية أو السياسية أو العرقية (Wardle, 2020)، وبكلمات أخرى، المعلومات المُضلِّلة هي: معلومات غير صحيحة أو مزيفة تم إنشاؤها عمدًا لإلحاق الضرر بشخص أو جماعة اجتماعية أو دولة، وتأخذ المعلومات المُضلِّلة أكثر من شكل عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مثل: الأكاذيب والشائعات التي يتم نشرها عن عمد، ويتم الترويج لها كجزء من الأجندة السياسية لجماعة أو دولة ما، وتحمل تفسيرًا للحقائق على أسس أيديولوجية، أو جزء من حملات التضليل التي قد ترعاها دولة ما، بخلاف ذلك توجد فئة ضخمة من الأكاذيب والشائعات التي يتم الترويج لها بدون هدف سياسي محدد (أبو دوح، ٢٠٢٣). ويتضمن هذا التعريف ثلاثة معايير أساسية: الخداع، واحتمالية الضرر، ونية الأذى (Freelon, 2020).

أما مفهوم المعلومات الخاطئة فيشير إلى المعلومات المزيفة، التي تنتشر دون قصد متعمد لإحداث الضرر، أو هي المعلومات الكاذبة التي يتم نشرها عن غير قصد من قبل الأفراد، الذين يعتقدون أنها معلومات صحيحة، أو الذين لم يأخذوا الوقت الكافي للتحقق منها (Ang, 2021).

بناءً على التعريفات السابقة، فإن التمييز بين مفهوم المعلومات المُضلِّلة (الخطأ المتعمد) والمعلومات الخاطئة (الخطأ غير المقصود)، يرتكز على «نية الفاعل»، ونظرًا لأن الضرر يقع في الحالتين، فإن الدراسة الحالية تتبنى رؤية إجرائية لمفهوم المعلومات المُضلِّلة تشير إلى كافة الأكاذيب والإشاعات والأخبار الكاذبة، التي يتم نشرها عبر منصات التواصل الاجتماعي، والتي يمكن أن تكون جزءًا من أجندة سياسية من قبل جماعة محلية أو خارجية، وسواء أكانت هناك نيات سيئة أم لا، أو يتم الترويج لها كجزء من حملات التضليل التي ترعاها الدولة، علاوة على الأكاذيب والمعلومات المزيفة التي يتم نشرها دون هدف سياسي، ودون نية الإيذاء أو إيقاع الضرر.

(٢) مفهوم الأمن القومي وتطوراته المعاصرة:

غالبًا ما يُفهم الأمن القومي National Security بأنه مجرد إشارة ضمنية إلى الحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية والاستقرار الداخلي، مع التركيز على القوة القسرية للدولة، وفي عالم اليوم المعقد والمترابط الذي يواجه العديد من التهديدات غير التقليدية؛ مثل: الأوبئة والتغير المناخي، والحروب غير التقليدية، كالحروب السيبرانية والمعلومات المُضلِّلة، وما إلى ذلك، يجب أن يُنظر إليه بطريقة أكثر شمولية. إن مثل هذه النظرة الشاملة للأمن القومي تتطلب ألا يكون العامل المحدد للأمن هو العناصر القسرية لسلطة الدولة فحسب.

وتقليديًا، تم تعريف مفهوم الأمن القومي بمصطلحات ضيقة للغاية، ويُفهم ببساطة بأنه يشير ضمنًا إلى الحفاظ على السلامة الإقليمية وسيادة الدولة، فضلًا عن قيمها السياسية والثقافية الأساسية، ضد التهديدات العسكرية من الخارج والعناصر التخريبية من الداخل. وبما أن هذه التهديدات يُنظر إليها على أنها تنشأ من استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها، فإن الأمن القومي يُنظر إليه على أنه يتوقف بشكل أساسي على القوة القسرية للدولة، وعلى موثوقية وقوة أصدقائها وحلفائها. وبناءً على ذلك، يُعتقد أن حماية الأمن القومي تعتمد إلى حد كبير على

القدرات العسكرية للدولة، وفعالية نظام الأمن الداخلي، ولا سيما أجهزتها العسكرية والشرطية والاستخباراتية، وقدرتها على صياغة سياسة خارجية فعَّالة مصممة لدرء التهديدات، من العناصر الأجنبية المعادية. (Chandra, 2015). والتعريف الأكثر انتشارًا للأمن القومي فحواه أنه: قدرة الدولة على حماية وضمان استقلالها وسيادتها ونزاهتها، وضمان الاحتياجات الأساسية لها، والحفاظ على مصالحها الوطنية وقيمها الأساسية، ضد التهديدات الداخلية والخارجية (أبو دوح، ٢٠٢٣).

وقد تم استخدام هذه النظرة الضيقة للأمن القومي من خلال المدرسة الواقعية، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، واعتمدت على إسهامات عدد من المفكرين والفلاسفة اليونانيين والمنظرين السياسيين اللاحقين؛ مثل: هوبز، وميكيافيلي، وجون ستيوارت ميل، ومونتسكيو... إلخ. ويركز هذا النهج، في الغالب على القوة، مما يعني أن أمن الدولة يعتمد على قدرتها على ردع الهجوم. وقد جادل «ريتشارد أولمان» بأن تعريف الأمن القومي في المقام الأول من خلال المصطلحات العسكرية «ينقل صورة خاطئة تمامًا عن الواقع»، وهذا أمر خطير لأنه يدفع الدول إلى التركيز على التهديدات العسكرية وتجاهل المخاطر الأخرى التي ربما تكون أكثر ضررًا. وبالتالي، فإنه يقلل من أمنهم الشامل (Ullman, 1983).

ومن بعد انتهاء الحرب الباردة، تم التوسع في هذه النظرة الضيقة للأمن القومي، وأصبح المفهوم أكثر شمولًا بحيث يعالج التهديدات الأمنية والتحديات الناشئة عن طبيعة وسرعة العولمة، والتقدم التكنولوجي، والانتشار النووي، والإرهاب، والصراعات العابرة للحدود الوطنية. والجريمة (بما في ذلك الجريمة السيبرانية)، والتدهور البيئي، وتغير المناخ، والأوبئة، والنزاع على الموارد، والهجرة وما إلى ذلك. ومن الواضح أن الأمن القومي، في عالمنا المعقد والمترابط، يجب بالضرورة أن يُنظر إليه بطريقة شاملة. ويتطلب الحفاظ على استقلال الدولة وسلامتها وسيادتها ضد الأعداء الخارجيين والداخليين، وتعزيز

النمو الاقتصادي بشكل عادل، وضمان الأمن الغذائي والطاقة والمياه، وضمان التنمية الإنسانية مع التركيز بشكل خاص على التعليم والصحة والإسكان. وما إلى ذلك، وإنشاء مجتمع قائم على المعرفة مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا، والإدارة الماهرة للتحديات الناشئة متعددة الأوجه التي تعد سمة من سمات العولمة؛ مثل: الإرهاب وانتشار الأسلحة وتغير المناخ، وتوفير الحكم الرشيد؛ حيث سيادة القانون، ويتم ضمان تقديم الخدمات بكفاءة وبطريقة عادلة، وإنشاء آليات مؤسسية فعالة لإدارة الأمن القومي (Chandra, 2015).

باختصار، لا يوجد جانب من جوانب الحياة الوطنية لا يمس الأمن القومي؛ حيث إن ضعف الأداء في أي مجال من مجالات الحياة الوطنية يؤثر حتمًا بشكل سلبي على الأمن القومي، وبالتالي لا يمكن أن تكون هناك أهمية هرمية لأي قطاع من قطاعات الحياة الوطنية، على أي قطاع آخر كمحدد للأمن القومي. فالصحة والتعليم، على سبيل المثال، لهما تأثير كبير على الأمن القومي؛ مثل: القوات المسلحة أو الشرطة. وبعبارة أخرى، فإن فشل الدولة في توفير التعليم للجميع وإنشاء مجتمع قائم على المعرفة، أو عدم قدرتها على السيطرة على الأمراض والأوبئة، وكذلك عدم القدرة على حماية مصالحها ومواطنيها من حروب المعلومات المُضلِّلة وتداعياتها المختلفة، كل هذا يمكن أن يكون ضارًا بالأمن القومي.

وظهرت حديثًا، دراسات تحدد العوامل الأساسية لتقييم القوة الوطنية الشاملة لأي بلد منها: حجمها ومواردها الجوهرية، ورأس المال البشري، والقدرات العلمية والتكنولوجية، والقوة الاقتصادية، والقوة العسكرية وجودة القيادة. ولم يتم إدراج القوة الناعمة كعامل؛ لأنه من الصعب قياسها بشكل موضوعي، كما أن بعض مكوناتها، على أية حال، تجد مكانًا لها في بعض العوامل الأخرى المذكورة. علاوة على ذلك، فإن فعالية القوة الناعمة في كثير من الحالات، هي وظيفة القوة الصارمة، وبدون حد أدنى معين من القوة الصارمة، فإن فائدتها موضع شك. وهذا يزيد من صعوبة قياس القوة الناعمة بأي درجة من الدقة، علاوة على أنه في بعض الأحيان عند تقييم الأمن القومي، ينبغي أيضًا أخذ المصالح والتهديدات

الوطنية في الاعتبار. إلا أن ذلك صعب أيضًا؛ لأن المصالح والتهديدات الوطنية ليست ثابتة وتختلف من وقت لآخر. ومن ناحية أخرى، فإن القوة الوطنية الشاملة أكثر واقعية وأسهل في القياس (Chandra, 2015).

وفي سياق هذه الدراسة سيتم التركيز على بعض الأبعاد المحددة للأمن القومي، والتي يمكن أن تتأثر سلبيًا من خلال المعلومات المُضلِّلة، وذلك على النحو التالي:

- تزايد حدة الاستقطاب السياسي والاحتقان والاضطرابات الاجتماعية.
- تهديد الرأي العام في المجال العام المصري.
- الحد والتشكيك في قدرات الحكومة على مواجهة المشكلات القائمة، وعرقلة خططها وأهدافها.
- تدهور ثقة المواطن في الحكومة ومؤسساتها.

وتم تحديد هذه المتغيرات في هذه الدراسة، كأبعاد للأمن القومي التي تتأثر بانتشار المعلومات المُضلِّلة، بالاستناد إلى العديد من الدراسات والتقارير السابقة، وفي هذا السياق، أكدت دراسة (رجب، ٢٠٢٤) أن حملات المعلومات المُضلِّلة تؤثر على الأمن القومي من خلال عدد من المتغيرات، منها: تدهور قدرة الحكومة على التخطيط الإستراتيجي وصنع السياسات الفعالة في التعامل مع مشكلات المجتمع، والتلاعب بالرأي العام وتغيير توجهاته، بما يتفق مع مصالح الجهة المنفذة لحملات المعلومات المُضلِّلة، ويتعارض مع مصلحة الأمن القومي، وأخيرًا تعميق الاستقطاب المجتمعي وزيادة معدلات انتشار العنف. وأشارت دراسة (Sługocki, 2021) إلى أن المعلومات أصبحت أحد الموارد الرئيسة التي تؤثر على سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول، والمعلومات المُضلِّلة لها تأثير سلبي متزايد على الأمن القومي وأمن المواطنين عامة، من خلال تقليل مستويات الثقة الجمعية. وأكدت دراسة (Olan, 2022) أن المعلومات

المُضلِّلة تؤثر على القيم المجتمعية، وتغيير الآراء حول القضايا والموضوعات الحرجة؛ مما يهدد الاتفاق الجمعي، ويعود بالسلب على الأمن القومي للدولة. وأخيرًا وضحت دراسة (Sarts, 2021) أن حملات المعلومات المُضلِّلة من قبل الدول أو التنظيمات المعادية تعمل على استغلال نقاط الضعف المجتمعية، كبداية لتعطيل التماسك الاجتماعي لبلد ما، وتعميق الانقسامات داخل هذه البلد، كوسيلة فعَّالة لإضعاف الدولة ونظام حكمها وقيادتها السياسية، وقدرات هذه الدولة على العمل والإنجاز؛ مما ينعكس بشكل سلبي على الأمن القومي على مستويات عديدة.

رابعًا- الإطار النظري للدراسة:

من الواضح أن المعلومات المُضلِّلة تحمل العديد من التهديدات للأمن القومي للدول في العالم المعاصر، وليس مصر فحسب؛ حيث أشارت التقارير إلى أن حملات المعلومات المُضلِّلة قد عملت في (٨١) دولة على الأقل، والاتجاه في تزايد مستمر سنويًا، مع ارتفاع عدد الشركات التي تعمل في مجالات صناعة حملات المعلومات المُضلِّلة، سواء لصالح الدول أو التنظيمات الإرهابية (Hook, 2022)، وستحاول الدراسة في هذا السياق تقديم رؤية نظرية يمكن من خلالها تفسير هذه الظاهرة وأبعادها، وذلك على النحو التالي:

(١) المعلومات المُضلِّلة عبر وسائل التواصل الاجتماعي كتهديد أمني:

تنطلق الدراسة الحالية من افتراض أن الحملات المستمرة من المعلومات المُضلِّلة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أصبحت تهديدًا أمنيًا؛ خاصة وأن انتشار المعلومات المُضلِّلة ينعكس سلبًا على التبادل الحر والقائم على الحقائق، فالمعلومات المُضلِّلة تشوه الحقيقة عند قطاع كبير من مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي في المجتمع المصري؛ حيث تقنعهم بتصديق أشياء غير صحيحة، وتشوه المناقشات العامة وتعوق التواصل السياسي الفعَّال، كما أن تضخيم محتوى المعلومات المُضلِّلة يمكن أن يقوض رغبة الجمهور وقدرته على المشاركة بشكل بناء في الحياة العامة، كما تتدهور الثقة العمومية داخل المجتمع، وكل هذا من

شأنه أن يضعف قوة الدولة المصرية على حماية مصالحها الوطنية والحفاظ على الأمن القومي (Oecd, 2022).

وقد أشارت إحدى الدراسات (Hendy, 2022) إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي تواجه مشكلة حاسمة، ترتبط بتوظيفها في نشر المعلومات المُضلِّلة، وقد أدَّى ذلك إلى زيادة استغلال الفضاء السيبراني لنشر الأكاذيب والشائعات، سواء عن عمد أو غير عمد، أو بهدف النقد والسخرية فحسب، كما أدى ذلك إلى قيام بعض الأفراد والجماعات باستغلال هذه المنصات لنشر معلومات مضللة ذات دوافع سياسية، بالإضافة إلى قيام آخرين بتقديم ادعاءات لا أساس لها أو مشكوك فيها، وقد أدَّى عدم الكشف عن الهوية، والقدرة على الإخفاء التي توفرها بعض المنصات إلى تقليل التداعيات المحتملة التي يواجهها الأشخاص المسؤولون عن نشر المحتويات المُضلِّلة، وتزداد التهديدات الأمنية، ومستويات القلق العام مع الاتجاه إلى نشر المعلومات المُضلِّلة من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي تظهر كبشر حقيقيين، وأصبحت القدرة على التمييز بين ما هو "الروبوت" وما هو الإنسان أقل دقة على نحو متزايد. وأخيرًا، يمكن الإشارة إلى أن منصات التواصل الاجتماعي أصبحت إحدى أدوات حروب الجيلين الرابع والخامس، والتي يمكنها هدم الدول بشكل يفوق الحروب العسكرية التقليدية (خليفة، ٢٠٢١).

(٢) فهم المعلومات المُضلِّلة على خلفية الرؤى النظرية:

يمكن أن توجد المعلومات المُضلِّلة بأشكال مختلفة، مثل: النصوص والصور ومقاطع الفيديو الكاذبة وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، هناك طرق مختلفة يمكن من خلالها إنشاء محتوى مضلل، سواء عن طريق البشر أو الآلات أو مزيج من الاثنين. وهذا يجعل عملية الكشف أكثر تعقيدًا. ولذلك؛ يعاني مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي من عدم القدرة على اكتشاف الكذب في حالات معينة، وعند مواجهة ما يتوافق مع قيمهم أو معتقداتهم (Scheufele & Krause, 2019). وتستخدم الجهات الفاعلة الخبيثة هذه الملاحظة وتستهدف المستخدمين بنفس

المعلومات المُضلِّلة في مناسبات عديدة. والمستخدمون الذين يتلقون المحتوى نفسه من مصادر متعددة لديهم احتمالية أكبر لتصديقه ونشره. ويمكن تعزيز هذه الطريقة الفعالة بشكل أكبر باستخدام روبوتات الوسائط الاجتماعية.

علاوة على ذلك، فإن البشر ليسوا جيدين بطبيعتهم في التمييز بين المعلومات المُضلِّلة والمعلومات الخاطئة، وتفسر نظرية التحيزات المعرفية هذا الأمر من خلال أن المعلومات المُضلِّلة تستهدف المستهلكين بشكل أساسي، من خلال استغلال نقاط الضعف الفردية لديهم، والتحيزات المعرفية، وغالبًا ما ينظر إلى المعلومات المُضلِّلة على أنها حقيقية وفق هذه المتغيرات؛ وعلاوة على ذلك؛ يظهر التحيز أيضًا في أنظمة استرجاع المعلومات عبر محركات البحث، التي توفر انعكاسًا للمجتمع الذي يمثل الحقائق المجتمعية، والأعراف الثقافية، والأفكار المهيمنة، والمصالح التجارية، وليس بالضرورة ما يقدمه من معلومات هي إجابات «صحيحة» لبحث معين قام به المستخدم (Mooney, 2018).

وتضيف نظرية الهوية الاجتماعية متغيرات الانتماء العرقي وهوية الأفراد كمحدد لقبول المعلومات وعدم التشكيك فيها أو تدقيقها، فالأشخاص يميلون إلى قبول كل ما يؤكد هويتهم ويتناسب مع انتماءاتهم السياسية والاجتماعية (Shu, 2020).

ومن خلال مقاربة تكاملية، يرتبط انتشار المعلومات المُضلِّلة في المجتمع المصري بثلاثة عوامل للضعف وهي: العوامل التكنولوجية، العوامل الإدراكية، العوامل المجتمعية، وتشير المقاربة التكاملية إلى أن التداخل بين هذه العوامل، يسهم في خلق «بيئة معلومات سامة» toxic information environment؛ (انظر الشكل رقم ٢)، حيث تنتشر المعلومات المُضلِّلة دون عوائق (Barojan, 2021)، وتقدم هذه المقاربة تفسيرًا نظريًّا مقبولًا على مستوى المجتمع المصري.

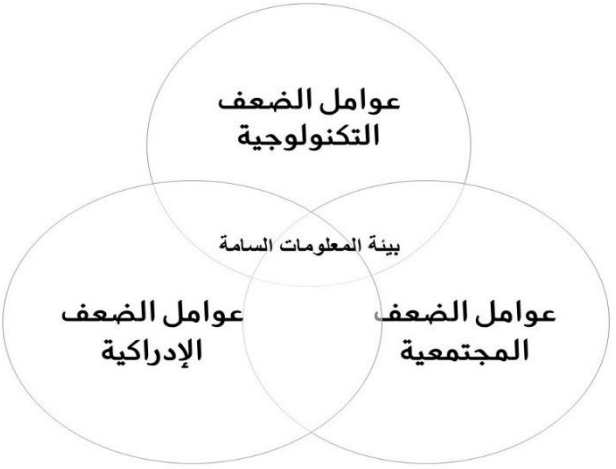

شكل رقم (٢): عوامل تشكيل البيئة المعلوماتية السامة

المصدر: (Barojan, 2021)

وتشير عوامل الضعف التكنولوجية إلى التحيز الخوارزمي، والتحديات التي تأتي مع إخفاء الهوية عبر الإنترنت، والأتمتة غير الخاضعة للرقابة، والثغرات المرتبطة بخصوصية البيانات، علاوة على أن منصات التواصل الرقمي ليست محايدة بشكل عام، وتعزز المحتويات التي تسهم في زيادة التحريض والجدل، فالبشر يفضلون بطبيعتهم المحتوى الذي يثير المشاعر السلبية – خاصة الخوف أو الغضب – عند مشاركتهم على شبكات التواصل الاجتماعي (Fisher, 2018).

أما بالنسبة لعوامل الضعف الإدراكية، فيتم تعزيزها من خلال أوجه القصور المعرفية لدى المستخدمين، وبشكل أكثر تحديدًا، صنع القرار وتحديد الاتجاهات الفردية، والتحيزات السلوكية القائمة على خصائص الهوية أو الانتماء الأيديولوجي، وتؤثر مثل هذه التحيزات على كيفية إدراك الأفراد للمعلومات والتفاعل معها، وفي بعض الأحيان يرفضون المحتوى أو المعلومات الواقعية التي تتعارض مع هويتهم وآرائهم ومعتقداتهم، وتصوراتهم عن العالم والمجتمع (Barojan, 2021).

وأخيرًا؛ من الضروري الوقوف على عوامل الضعف المجتمعية، وتحديد المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعاني منها المواطنون، مثل: البطالة، وتدهور سبل العيش، وعدم المساواة، وتدهور الثقة العمومية، وضعف التماسك المجتمعي... إلخ، فمثل هذه المشكلات يستغلها خصوم الدولة بهدف تهديد الأمن القومي.

وعندما تتفاعل عوامل الضعف السابقة، فإنها تساعد على إنتاج بيئة معلوماتية سامة، حيث يمكن للمعلومات المُضلِّلة والأخبار الكاذبة والشائعات أن تنتشر بسرعة كبيرة؛ مما يؤدي إلى تهديد الأمن بمعناه الشامل في المجتمع.

وللمزيد من الفهم والتفسير النظري للمعلومات المُضلِّلة، حددت الدراسات (Gradoń, 2021) مجموعة من الأساليب والطرق، التي يعتمد عليها وكلاء المعلومات المُضلِّلة والشركات العاملة في هذا المجال، في نشر محتوياتهم المُضلِّلة، وتحقيق أهدافهم من وراء نشرها، وذلك على النحو التالي:

- الميمات أو الكوميديا السياسية التي يتم صناعة محتواها بهدف السخرية من المنشورات الرسمية أو جهود المؤسسات الحكومية، أو الخطب التي يلقيها الحكام والمسؤولون السياسيون، أو النقد غير المباشر، أو مهاجمة الآخرين، ويوفر هذا النهج دفاعًا سهلًا: إذا تم تحدي وكلاء ومصممي المعلومات المُضلِّلة، فيمكنهم القول: «ألا تستطيع قبول مزحة؟» غالبًا ما تتبعها اتهامات بأنها صحيحة جدًا من الناحية السياسية.

- يعتبر نشر الشائعات هو تكتيك يدعي فيه وكلاء التضليل أن لديهم حق الوصول الحصري إلى الأسرار التي يزعمون أنها مخفية عن عمد. فهي تشير إلى أنك "سوف تسمع هذا هنا فقط" وستشير ضمنًا إلى أن الآخرين غير راغبين في مشاركة الحقيقة المزعومة - على سبيل المثال، "وسائل الإعلام لن تنشر هذا" أو "الحكومة لا تريدك أن تعرف" و" لا ينبغي أن أقول لك هذا...."، ومع ذلك هم لا يصرون على إبقاء المعلومات سرية، بل سيدفعون الآخرين إلى

مشاركتها ـ على سبيل المثال، "شارك هذا الأمر على نطاق واسع" أو "لن يكون لدى أغلب الناس الشجاعة لمشاركة هذا".

- اللجوء إلى السرديات العاطفية، في كثير من الأحيان لا تحتوي المعلومات المُضلِّلة على دليل حقيقي، وبدلًا من ذلك سيجد وكلاء المعلومات المُضلِّلة أشخاصًا أو يختلقون أشخاصًا لدعم تأكيداتهم. يمكن أن يتخذ هذا الانتحال أشكالًا متعددة. سيستخدم وكلاء المعلومات المُضلِّلة الحكايات كدليل، وخاصة القصص التي تركز على مآسي الأقليات العرقية والفئات الضعيفة مثل: النساء أو الأطفال.
- نظرية المؤامرة، وتتضمن الروايات التآمرية بعض القوى الخبيثة ـ على سبيل المثال: «الدولة العميقة» ـ المنخرطة في أعمال سرية بهدف إلحاق الضرر بالمجتمع. وغالبًا ما يتم تقديم تأكيدات من بعض المؤامرات السابقة، كدليل على صحة مؤامرات جديدة لا أساس لها من الصحة. ومع ذلك، يجد وكلاء المعلومات المُضلِّلة أن بناء المؤامرة هو وسيلة فعالة لتذكير الناس بالأسباب الماضية لعدم الثقة في الحكومات أو العلماء أو غيرها من المصادر الجديرة بالثقة (Del Vicario, 2016).
- الحرب ضد قوى الشر، غالبًا ما تخدم المعلومات المُضلِّلة غرضًا مزدوجًا يتمثل في جعل صانع المحتوى يبدو جيدًا وخصومه يبدون سيئين. وتذهب المعلومات المُضلِّلة إلى أبعد من ذلك من خلال تصوير القضايا على أنها معركة بين الخير والشر، وذلك باستخدام اتهامات الشر لإضفاء الشرعية على العنف.
- قلب الطاولة، هو أسلوب تضليل كلاسيكي يستخدمه وكلاء التضليل لصرف الانتباه عن أخطائهم من خلال التركيز على أخطاء الآخرين وإبرازها. وقد تكون هذه الادعاءات حول تصرفات الآخرين صحيحة أو كاذبة، وغالبًا ما يصور وكلاء المعلومات المُضلِّلة مجموعتهم على أنها الطرف المظلوم. إنهم ينخرطون فقط في التضليل لأن "عدوهم" ينخرط في التضليل ضدهم؛ إنهم يهاجمون فقط

للدفاع؛ وبينما كان رد فعلهم مناسبًا، كان رد فعل الآخرين مبالغًا فيه.

ومع هذه الأساليب وغيرها، وفي جميع الحالات، يدرك وكيل المعلومات المُضلِّلة أنه يقوم بالتحريف أو التضليل أو التصيد أو التلفيق الصريح. وحتى إذا كنت لا تصدقهم، فهم على الأقل يريدون أن يجعلوك تتساءل عما يمكنك تصديقه، مما يثير الشكوك في نفسك ويزعزع ثقتك في الدولة أو في الحكومة ومؤسساتها.

خامسًا- منهجية الدراسة وأدواتها:

(١) المنهج والعينة وأدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الاجتماعي، من خلال عمل مسح ميداني، بالاعتماد على أداة الاستبانة الإلكترونية كأداة لجمع البيانات. وتم صياغة الاستبانة بناءً على عدد من المحاور؛ منها: **المحور الأول:** البيانات الأساسية، **المحور الثاني:** أكثر المعلومات المُضلِّلة شيوعًا، والتي انعكست على بعض أبعاد الأمن القومي. **المحور الثالث:** الانعكاسات السلبية للمعلومات المُضلِّلة على الأمن القومي. **المحور الرابع:** أفضل الممارسات التي يمكن أن تعتمد عليها الحكومة لمكافحة المعلومات المُضلِّلة. وقد تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين المتخصصين في علم الاجتماع ومناهج البحث الذين اقترحوا عددًا من الملاحظات والتعديلات، أسهمت في تطوير الاستبانة.

ولقد تم جمع البيانات من خلال الاعتماد على عدد من الباحثين الميدانيين المتخصصين في جمع البيانات، الذين اعتمدوا على إرسال الاستبانة الإلكترونية عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي؛ علاوة على استيفائهم الاستبانة من خلال المقابلة مع بعض أفراد العينة الذين لم يتحصلوا على مؤهل تعليمي، ولكنهم يجيدون القراءة والكتابة، ويستخدمون الفيسبوك، ونظرًا لصعوبة الاعتماد على سحب عينة عشوائية عبر الإنترنت، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات في هذا المجال (رشاد، وليد، ٢٠٢٢)، فضل الباحث أن تكون عينة الدراسة عمدية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الشروط تم تطويرها من خلال المؤشرات الإحصائية الخاصة

بالمجتمع المصري فيما يرتبط بمنصات التواصل الاجتماعي (خاصة الفيسبوك باعتبارها منصة التواصل الاجتماعي الأكثر انتشارًا)، ومنها؛ استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، لمدة لا تقل عن (٦٠ دقيقة) يوميًا، خاصة وأن المؤشرات الإحصائية تؤكد أن متوسط عدد الساعات التي يقضيها المصريون في استخدام منصات التواصل الاجتماعي نحو ساعتين و٢٩ دقيقة يوميًا؛ علاوة على أن يكون مشتركًا بمواقع التواصل الاجتماعي منذ خمس سنوات على الأقل. ولقد استجاب للاستبانة الإلكترونية (٣٤٣) مبحوثًا، وبعد المراجعة المكتبية للاستجابات، واستبعاد الاستجابات غير المكتملة، استقر حجم العينة على (٣٠٩) مبحوثين، وقد تم جمع البيانات خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٣، وحتى منتصف يناير ٢٠٢٤.

(٢) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

تعرض الدراسة في هذا السياق الخصائص الديموغرافية للعينة، وذلك على النحو التالي:

(أ) توزيع العينة حسب النوع الاجتماعي:

جدول رقم (١): توزيع عينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي

النوع	العدد	النسبة٪
ذكر	١٢٩	٤١,٧
أنثى	١٨٠	٥٨,٣
الإجمالي	**٣٠٩**	**١٠٠,٠**

يكشف الجدول رقم (١) أن نسبة الذكور بين عينة الدراسة بلغت (٤١,٧٪)، بينما نسبة الإناث (٥٨,٣٪). وتختلف هذه النسبة عن نظيرتها على مستوى جمهورية مصر العربية؛ حيث أشارت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٣)، إلى أن نسبة الذكور بلغت (٥١,٤٪)، بينما بلغت نسبة الإناث (٤٨,٦٪).

(ب) الحالة التعليمية:

جدول رقم (٢): توزيع العينة حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	العدد	النسبة٪
يقرأ ويكتب	٣٣	١٠,٧
مؤهل متوسط	٣٩	١٢,٦
مؤهل جامعي	١٨٧	٦٠,٥
دراسات عليا	٥٠	١٦,٢
الإجمالي	**٣٠٩**	**١٠٠,٠**

توضح بيانات الجدول رقم (٢) أن عينة الدراسة متعلمة، وتمثل غالبية المستويات التعليمية، وجاءت أعلى نسبة لأصحاب المؤهلات الجامعية؛ حيث بلغت (٦٠,٥٪)، تليها نسبة الأفراد أصحاب المؤهلات فوق الجامعية (ماجستير/ دكتوراة) وبلغت (١٦,٢٪)، وفي المرتبة الثالثة أصحاب المؤهلات المتوسطة بنسبة (١٢,٦٪)، وأخيرًا بلغت نسبة من يجيدون القراءة والكتابة (١٠,٧٪).

(ج) الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (٣): توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة٪
عزب	٢١٢	٦٨,٦
متزوج	٨٩	٢٨,٨
مطلق	١	٠,٣
أرمل	٧	٢,٣
الإجمالي	**٣٠٩**	**١٠٠,٠**

تشير بيانات الجدول رقم (٣) إلى بيانات الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة؛

حيث جاءت أعلى نسبة للحالة الاجتماعية (عزب) وبلغت (٦٨,٦٪)، تليها نسبة الحالة الاجتماعية (متزوج) وبلغت (٢٨,٨٪)، وفي المرتبة الثالثة الحالة الاجتماعية (أرمل) بنسبة (٢,٣٪)، وأخيرًا، أصحاب الحالة الاجتماعية (مطلق) وبلغت نسبتهم (٠,٣٪).

(د) توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية:

جدول رقم (٤): توزيع العينة حسب السن

السن	العدد	النسبة٪
(١٥ : أقل من ٢٥)	١٨٥	٥٩,٩
(٢٥ : أقل من ٣٥)	٥٩	١٩,١
(٣٥ : أقل من ٤٥)	٤١	١٣,٣
(٤٥ : أقل من ٥٥)	٢٠	٦,٥
٥٥ فأكثر	٤	١,٣
الإجمالي	**٣٠٩**	**١٠٠,٠**

يتبين من بيانات الجدول رقم (٤)، أن عينة الدراسة تعتبر عينة شابة، وهذا يتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها؛ حيث إن الشباب هم أكثر الفئات العمرية استخدامًا لمنصات التواصل الاجتماعي، وبالنسبة للفئة العمرية (١٥ – ٢٥) بلغت النسبة (٥٩,٩٪)، علاوة على أن نسبة (١٩,٩٪) في الفئة العمرية (٢٥ – ٣٥)، أما الفئة العمرية (٣٥- ٤٥) بلغت النسبة (١٣,٣٪)، وأخير بلغت نسبة أفراد العينة الذين تزيد أعمارهم على (٤٥ عامًا) ما يقرب من (٧,٨٪).

(هـ) الحالة العملية:

جدول رقم (٥): توزيع عينة الدراسة حسب الحالة العملية

الحالة العملية	العدد	النسبة٪
يعمل	١٢٩	٤٠,٨
لا يعمل	١٨٣	٥٩,٢
الإجمالي	**٣٠٩**	**١٠٠,٠**

تعرض بيانات الجدول رقم (٥) الحالة العملية لعينة الدراسة، وبلغت نسبة من يعملون من عينة الدراسة (٤٠,٨٪)، بينما بلغت نسبة من لا يعملون ما يقرب من (٥٩,٢٪) ويمكن تفسير سبب ارتفاع نسبة من لا يعملون بين عينة الدراسة، بأن غالبية أفراد العينة طلاب جامعيون وحديثو التخرج، وفي بداية مرحلة الشباب.

(و) توزيع عينة الدراسة حسب محل الإقامة:

جدول رقم (٦): توزيع العينة حسب محل الإقامة

محل الإقامة	العدد	النسبة
مدينة	١٦٥	٥٣,٤
قرية	١٤٤	٤٦,٦
الإجمالي	**٣٠٩**	**١٠٠,٠**

يتضح من بيانات الجدول رقم (٦) أن نسبة (٥٣,٤٪) من عينة الدراسة يعيشون بالمدن والمناطق الحضرية، بينما بلغت نسبة من يعيشون في القرى والمناطق الريفية حوالي (٤٦,٦٪).

(٣) ثبات أداة الدراسة:

تعرض بيانات الجدول رقم (٧) معاملات ثبات المقياس المستخدم في

الدراسة ومحاوره المختلفة، وذلك بهدف التأكد من ثبات أداة الدراسة، وذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha).

جدول رقم (٧): معاملات الثبات لمحاور وأبعاد أداة الدراسة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات (Alpha)
أكثر المعلومات المُضلِّلة شيوعًا، والتي تؤثر على الأمن القومي	٧	٠,٨٢
انعكاسات المعلومات المُضلِّلة على الأمن القومي	٨	٠,٧٤
أفضل الممارسات لمكافحة المعلومات المُضلِّلة	٨	**٠,٨٥**

تشير بيانات الجدول السابق، إلى أن قيمة ألفا كرونباخ للمحور الأول الخاص بمقياس أكثر المعلومات المُضلِّلة شيوعًا بلغت (٠,٨٢) ، بينما محور انعكاسات المعلومات المُضلِّلة على الأمن القومي (٠,٧٤)، أما بالنسبة لمحور أفضل الممارسات الحكومية لمكافحة المعلومات المُضلِّلة فبلغت (٠,٨٥). وفي ضوء هذه النسب يتضح أن معاملات الثبات مرتفعة لكل المقاييس؛ حيث إنها أكبر من (٠,٧٠).

سادسًا: نتائج الدراسة: التحليل والتفسير:

تقدم الدراسة هنا الإجابة عن التساؤلات التي ارتكزت عليها الدراسة؛ علاوة على تحليل النتائج وتفسيرها على خلفية الإطار النظري والأدوات التفسيرية الأخرى.

(١) المعلومات المُضلِّلة الأكثر شيوعًا في المجتمع المصري:

مصر ليست الدولة الوحيدة التي تعاني من انتشار المعلومات المُضلِّلة؛ حيث باتت غالبية دول العالم تعاني منها، وتبحث عن حلول لها، نظرًا لتداعياتها على

السلم والأمن الدوليين وتهديداتها الأمنية والمجتمعية، فالظاهرة التي شهدت البشرية صورًا متعددة منها، عبر تاريخ الإنسانية وتطوراتها، تحولت إلى آفة مؤذية؛ مجتمعيًا وسياسيًا واقتصاديًا، بالتزامن مع الانتشار الواسع للإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، والكتائب الإلكترونية، كل هذا جعل البعض يوصف الأمر بأنه "وباء معلوماتي"، ولقد أشار تقرير أصدرته جامعة أكسفورد (Bradshaw, 2021) إلى أن صناعة المعلومات المُضلِّلة قد ازدهرت وانتشرت في حوالى (80) دولة حول العالم، ومن هذه الدول مصر (انظر الشكل رقم ٣).

شكل رقم (٣): يوضح الدول التي نشطت فيها المعلومات المُضلِّلة.

المصدر: (Bradshaw, 2021)

وبناءً عليه، ما أكثر المعلومات المُضلِّلة شيوعًا في المجتمع المصري من وجهة نظر عينة الدراسة؟ والإجابة عن هذا السؤال توضحه بيانات الجدول رقم (٨) وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٨): أكثر المعلومات المُضلِّلة شيوعًا، والتي تؤثر على الأمن القومي المصري

العبارة		الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق			
هناك الكثير من المعلومات المُضلِّلة حول أسعار السلع	ك	31	72	206	2.57	0.669	1
	٪	10.0	23.3	66.7			
هناك معلومات مضللة بشأن قضايا السياسة الخارجية ومشكلاتها	ك	37	97	175	2.45	0.699	2
	٪	12.0	31.4	56.6			
هناك الكثير من المعلومات المُضلِّلة عن مشروعات الحكومة وإنجازاتها	ك	44	105	160	2.38	0.722	3
	٪	14.2	34.0	51.8			
صادفت الكثير من المعلومات المُضلِّلة عن مشكلة مياه نهر النيل	ك	50	100	159	2.35	0.744	4
	٪	16.2	32.4	51.5			
هناك الكثير من المعلومات المُضلِّلة المرتبطة بسعر الجنيه مقابل الدولار	ك	53	96	160	2.35	0.756	5
	٪	17.2	31.1	51.8			
هناك معلومات مضللة حول كثير من القوانين والسياسات مثل: قانون الأحوال الشخصية الجديد	ك	51	117	141	2.29	0.734	6
	٪	16.5	37.9	45.6			
تنتشر المعلومات المُضلِّلة عن المسؤولين الحكوميين	ك	54	115	140	2.28	0.743	7
	٪	17.5	37.2	45.3			
المتوسط العام					**2.38**	**0.45**	

تكشف بيانات الجدول رقم (٨) أن هناك نسبة اتفاق عالية بين عينة الدراسة على أكثر المعلومات المُضلِّلة شيوعًا عبر المنصات الرقمية، والتي يحتمل أن تؤثر بشكل سلبي على بعض أبعاد الأمن القومي، وبلغ المتوسط العام لهذا المحور (٢,٣٨ درجة).

- وقد جاءت في المرتبة الأولى عبارة "هناك الكثير من المعلومات المُضلِّلة حول أسعار السلع"، بدرجة متوسط حسابي بلغت (٢,٥٧ درجة)، وقد يرتبط ذلك بالتغير الدائم لأسعار السلع الأساسية، خاصة في ظل التزايد المطرد لأسعار السلع عالميًا، ومن ناحية ثانية عدم استقرار هذه الأسعار محليًا، في ظل تزايد معدلات التضخم في مصر خلال الفترة الأخيرة، وفي هذا السياق أشار تقرير المخاطر العالمية (World Economic Forum, 2023) إلى أن: أزمات تكلفة المعيشة" تعتبر أشد المخاطر العالمية التي سوف يواجهها قطاع كبير من سكان العالم خلال العامين المقبلين، وستبلغ ذروتها على المدى القريب. حيث تضرب الضغوط التضخمية بشكل غير متناسب أولئك الذين لا يستطيعون تحملها؛ علاوة على أن أسعار السلع الأساسية - مثل الغذاء والسكن - في ارتفاع، وقد زادت تكاليفها لأكثر من مرة خلال عام ٢٠٢٢، ويرجع ذلك أساسًا إلى الاضطرابات المستمرة في تدفقات الطاقة والغذاء من روسيا وأوكرانيا، بسبب الحرب، كما فرضت حوالي ٣٠ دولة قيودًا، بما في ذلك حظر الصادرات، في الغذاء والطاقة العام الماضي؛ مما أدى إلى زيادة التضخم العالمي، وتقلبات كبيرة في أسعار السلع الأساسية، وتنامي تكاليف المعيشة على نحو غير مسبوق.
- وفي المرتبة الثانية جاءت عبارة "هناك معلومات مضللة بشأن قضايا السياسة الخارجية ومشكلاتها"، بمتوسط حسابي (٢,٤٥ درجة)، ويرتبط ذلك بطبيعة التهديدات المحيطة بحدود مصر، ونشوب العديد من النزاعات المسلحة في عدد من الدول المجاورة، خاصة ليبيا والسودان، وأخيرًا الحرب في غزة، ولا شك في أن الكثير من الجهات والتنظيمات والأفراد، استغلوا هذه الظروف المحيطة في صناعة ونشر الكثير من المعلومات المُضلِّلة فيما يتصل بسياسات مصر ومواقفها الخارجية من كل هذه النزاعات.
- وجاءت في المرتبة الثالثة عبارة "هناك الكثير من المعلومات المُضلِّلة عن المشروعات الحكومية وإنجازاتها"، بمتوسط حسابي (٢,٣٨ درجة)، وتزداد

هذه الفئة من المعلومات خاصة في ظل توجهات الدولة نحو العديد من المشروعات والتطوير على مستوى البنية الأساسية في مصر، وتستغل بعض التنظيمات المعارضة والأفراد هذا الوضع في بث ونشر المزيد من المعلومات التي تشكك في هذه المشروعات التنموية؛ مما يثير العديد من الجدل وعدم اليقين بين المواطنين.

- وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٣٥ درجة) جاءت كل من عبارة "صادفت الكثير من المعلومات المُضلِّلة عن مشكلة مياه نهر النيل"، وعبارة "هناك الكثير من المعلومات المُضلِّلة المرتبطة بسعر الجنيه مقابل الدولار"، في المرتبتين الرابعة والخامسة، ومن الملاحظ أن قضية نهر النيل وما يدور حول الخلاف بين مصر وإثيوبيا، علاوة على سعر الدولار، من القضايا التي ينشغل بها الرأي العام المصري بشكل كبير، وتنتشر حول هذه القضايا الكثير من المعلومات المُضلِّلة والأخبار الكاذبة على كافة المنصات الرقمية.
- وجاءت في المرتبة السادسة عبارة "هناك الكثير من المعلومات المُضلِّلة حول القوانين والسياسات التي تصدرها الحكومة مثل قانون الأحوال الشخصية"، بمتوسط حسابي بلغ (٢,٢٩ درجة)، وترتبط هذه العبارة بما صاحب اتجاه الحكومة لإصدار قانون جديد للأحوال الشخصية من معلومات مضللة حول القانون وكثير من الأخبار الكاذبة.
- وأخيرًا، جاءت في المرتبة السابعة عبارة "تنتشر المعلومات المُضلِّلة عن المسؤولين الحكوميين"، بمتوسط حسابي مقداره (٢,٢٨ درجة).

وتكشف البيانات السابقة عن اتفاق كبير بين عينة الدراسة فيما يتصل بانتشار المعلومات المُضلِّلة المتصلة ببعض القضايا الاقتصادية والسياسية في المجتمع المصري، وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه تقرير "المركز الإعلامي لمجلس الوزراء المصري" حول الشائعات المنتشرة في المجتمع، بشأن ترتيب القطاعات طبقًا لمعدل انتشار المعلومات المُضلِّلة والشائعات خلال عام ٢٠٢٢، حيث جاءت

النسبة الكبرى من الشائعات متعلقة بالاقتصاد بمعدل ٢٣,٦٪، كما تتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه نتائج إحدى الدراسات (جمال، ٢٠٢٢) التي أكدت أن أكثر الشائعات السياسية والمعلومات المُضلِّلة، التي انتشرت بالمجتمع المصري، ما يتعلق بموضوع سد النهضة والصراع في ليبيا.

علاوة على ما سبق؛ يمكن النظر إلى النتيجة السابقة، على خلفية التأطير النظري السابق فيما يرتبط ببيئة المعلومات السامة (Barojan, 2021)؛ حيث إن عوامل الضعف المجتمعية، وعوامل الضعف الإدراكية، لها دور حاسم في التأثير على الأفراد، فالسياق المجتمعي المصري الذي يمر ببعض المشكلات الاقتصادية، علاوة على ضعف رقابة الحكومة على حركة بيع وشراء السلع، وما يعايشه المواطن من ارتفاع تكاليف المعيشة، كل ذلك جعل السياق المجتمعي بيئة ملائمة لشيوع المعلومات المُضلِّلة حول ارتفاع أسعار السلع، كما أن جزءًا من هذه المعلومات قائم على بعض الحقائق التي يعايشها المواطن في حياته اليومية، ويتمثل في عدم استقرار الأسعار، وتأتي المعلومات المُضلِّلة بهدف التضخيم وإثارة غضب المواطن وقلقه.

وبالنسبة لعوامل الضعف الإدراكية، يمكن ملاحظة أن المعلومات الحقيقية والكافية، والصادرة عن المؤسسات الرسمية حول بعض القضايا، مثل: قضية سد النهضة، تبدو قليلة وغير مقنعة بالنسبة للمجال العام المصري، مما أثر على إدراك المواطن للأبعاد الدولية للمشكلة، علاوة على أن ذلك خلق بيئة ملائمة تتحرك فيها الكثير من المعلومات المُضلِّلة، التي كانت تروج للكثير من الأفعال، مثل: ضرورة الحرب، وأن سد النهضة سوف يؤثر على حصة مصر من مياه النيل... إلخ. وفي هذا السياق؛ أشارت دراسة (جمال،٢٠٢٢) إلى أن العلاقة بين الأزمة والمعلومات المُضلِّلة تبادلية، فأحيانًا تتسبب المعلومات المُضلِّلة في الأزمة، وفي كثير من الأحيان يصاحب الأزمة مجموعة من الأخبار الكاذبة والمُضلِّلة؛ بسبب نقص المعلومات الموثقة من المتحدثين باسم فريق الأزمة.

(٢) الانعكاسات السلبية للمعلومات المُضلِّلة على أبعاد الأمن القومي:

مما سبق، تبين أن هناك الكثير من المتغيرات خلقت من المنصات الرقمية في المجتمع المصري بيئة ملائمة لذيوع المعلومات المُضلِّلة، من خلال العديد من الدول والتنظيمات المتطرفة المعادية للدولة المصرية، فيما يتصل بالعديد من القضايا والمشكلات التي يعايشها المجتمع المصري، وهنا يكون السؤال المطروح فحواه: ما الانعكاسات السلبية لهذه المعلومات المُضلِّلة على أبعاد الأمن القومي المصري؟ وفيما يلي البيانات التي تقدم إجابة عن هذا السؤال من خلال عينة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٩): الانعكاسات السلبية للمعلومات المُضلِّلة على أبعاد الأمن القومي

العبارة		الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق			
تؤثر المعلومات المُضلِّلة بشكل سلبي على الرأي العام	ك	25	51	233	2.67	0.619	1
	٪	8.1	16.5	75.4			
تسهم المعلومات المُضلِّلة في عدم ثقة المواطن في الحكومة	ك	36	53	220	2.60	0.690	2
	٪	11.7	17.2	71.2			
تؤدي المعلومات المُضلِّلة إلى بروز الاحتقان والاضطرابات الاجتماعية	ك	34	62	213	2.58	0.682	3
	٪	11.0	20.1	68.9			
تستنزف المعلومات المُضلِّلة الكثير من وقت الحكومة والمسؤولين	ك	37	81	191	2.50	0.701	4
	٪	12.0	26.2	61.8			
تعرقل المعلومات المُضلِّلة الكثير من خطط الحكومة وأهدافها	ك	35	89	185	2.49	0.691	5
	٪	11.3	28.8	59.9			
تزيد المعلومات المُضلِّلة من حدة الاستقطاب السياسي في المجتمع	ك	35	92	182	2.48	0.691	6
	٪	11.3	29.8	58.9			
تقلل المعلومات المُضلِّلة من قدرات الدولة على مواجهة المشكلات	ك	37	98	174	2.44	0.698	7
	٪	12.0	31.7	56.3			
كثيرًا ما تؤثر المعلومات المُضلِّلة بشكل سلبي على روحي المعنوية رغم إني أعرف أنها غير صادقة	ك	57	96	156	2.32	0.767	8
	٪	18.4	31.1	50.5			
المتوسط العام					**2.51**	**0.459**	

توضح بيانات الجدول رقم (٩) أن هناك نسبة اتفاق عالية بين عينة الدراسة فيما يتصل بانعكاسات المعلومات المُضلِّلة على بعض أبعاد الأمن القومي، وبلغ المتوسط العام لهذا المحور (٢,٥١ درجة من ٣). وقد جاء ترتيب عبارات هذا المحور على النحو التالي:

- في المرتبة الأولى عبارة "تؤثر المعلومات المُضلِّلة بشكل سلبي على الرأي العام"، بمتوسط حسابي (٢,٦٧)، ويعتبر التأثير على الرأي العام، من التهديدات المباشرة للأمن القومي؛ حيث يرتبط المجال العام بغالبية أفراد المجتمع المصري، ومن تداعيات هذا التأثير، ارتفاع مستويات الاستياء والغضب؛ مما يهدد السلم المجتمعي، ويتسبب في حدوث اضطرابات وزيادة العنف. وقد أكدت دراسة (Altay, et al., 2023) أن المعلومات المُضلِّلة تهدد الرأي العام، من خلال أن الروايات المثيرة للقلق حول الأخبار الكاذبة والمعلومات المُضلِّلة يكثر تداولها على نطاق واسع في المجال العام، وأحيانًا تسيطر على الخطابات والحوارات السياسية بين المواطنين.
- في المرتبة الثانية عبارة "تسهم المعلومات المُضلِّلة في عدم ثقة المواطن في الحكومة"، بمتوسط حسابي (٢,٦٠)، ويعتبر هذا التأثير من المهددات الكبرى للأمن القومي؛ حيث إن تدهور ثقة المواطن في الحكومة، يؤدي للعديد من المشكلات السياسية، ويعرقل أداء المؤسسات الحكومية، الذي يقابل بالشك وعدم اليقين. وقد أكدت دراسة (Perlis, 2023)، أنه من التأثيرات السلبية للمعلومات المُضلِّلة أنها قد تدفع بعض المواطنين إلى تجنب السلوكيات المؤيدة للحكومة، نتيجة زعزعة الثقة العمومية.
- في المرتبة الثالثة عبارة "تؤدي المعلومات المُضلِّلة إلى بروز الاحتقان والاضطرابات الاجتماعية"، بمتوسط حسابي (٢,٥٨)، ويعتبر هذا الانعكاس من المخاطر الأمنية التي يمكن أن تقوض الأمن القومي، كما أن الاحتقان يمكن أن يأخذ العديد من الأشكال المتطورة، ويمكن ملاحظة تزايد حدة الاحتقان في

المجتمع المصري، عبر تعليقات العديد من المستخدمين على بعض الأخبار المرتبطة بالوزارات أو الممارسات الحكومية عبر العديد من المنصات الرقمية.

- وفي المرتبة الرابعة عبارة "تستنزف المعلومات المُضلِّلة الكثير من وقت الحكومة والمسؤولين"، بمتوسط حسابي (٢,٥٠)، ويعتبر هذا الانعكاس من التأثيرات الخفية للمعلومات المُضلِّلة؛ حيث تبذل المؤسسات الحكومية الكثير من وقتها في متابعة الأخبار الكاذبة والمعلومات المُضلِّلة والرد عليها، وقد تجسد ذلك في حرص مجلس الوزراء على إصدار تقارير دورية على صفحتهم على الفيسبوك، بهدف الرد على كل هذه المعلومات، ويعرض الشكل رقم (٤) نموذج الرد على الشائعات، والمنشور على صفحة مجلس الوزراء المصري.

شكل رقم (٤): يوضح رد مجلس الوزراء على أحد الأخبار الكاذبة والمُضلِّلة

المصدر: صفحة مجلس الوزراء على الفيسبوك.

- وفي المرتبة الخامسة عبارة "تعرقل المعلومات المُضلِّلة الكثير من خطط الحكومة وأهدافها"، بمتوسط حسابي (٢,٤٩)، وترتبط هذه العبارة بالعبارة السابقة؛ حيث إن المعلومات المُضلِّلة لا تستنزف وقت الحكومة ومؤسساتها فحسب، بل تعرقل أحيانًا الكثير من خطط الدولة وتوجهاتها التنموية.

- وفي المرتبة السادسة عبارة "تزيد المعلومات المُضلِّلة من حدة الاستقطاب

السياسي في المجتمع" بمتوسط حسابي (٢,٤٨)، ويعتبر هذا التأثير للمعلومات المُضلِّلة من التهديدات الخطيرة للأمن القومي؛ وقد حذر تقرير المخاطر العالمية ٢٠٢٣ (World Economic Forum, 2024)، من تأثيرات الاستقطاب المجتمعي؛ حيث أشار إلى أن: المعلومات المُضلِّلة والاستقطاب المجتمعي من أقوى المخاطر المرتبطة بالفضاء الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي، مع احتمالات كبيرة لتضخيم بعضها البعض. والواقع أن المجتمعات المستقطبة أكثر ميلًا إلى الثقة بالمعلومات (الصحيحة أو الخاطئة) التي تؤكد معتقداتها. ونظرًا لانعدام الثقة في الحكومة ووسائل الإعلام كمصادر للمعلومات، فقد لا تكون هناك حاجة إلى المحتوى الذي تم التلاعب به - فمجرد إثارة سؤال حول ما إذا كان قد تم تلفيقه قد يكون كافيًا لتحقيق الأهداف ذات الصلة. ومن ثم يزرع هذا بذور المزيد من الاستقطاب وتدهور الثقة العمومية. إضافة إلى ما سبق؛ أشار التقرير إلى أن الاستقطاب المجتمعي في المرتبة الثالثة من المخاطر العالمية خلال العامين المقبلين، علاوة على ارتباطه بكل من مخاطر المعلومات المُضلِّلة، ومخاطر الركود الاقتصادي، باعتبارهما المخاطر الأكثر ارتباطًا وتأثيرًا، كمحركات وعواقب محتملة للعديد من التهديدات التي يمكن أن تهدد الأمن القومي (World Economic Forum, 2024).

- وفي المرتبة السابعة عبارة "تقلل المعلومات المُضلِّلة من قدرات الدولة على مواجهة المشكلات"، بمتوسط حسابي (٢,٤٤)، ولا شك أن الحد من قدرات الدولة ينعكس سلبيًا على الأمن القومي؛ حيث يسهم ذلك في تبلور اتجاه سلبي نحو الدولة ومواردها وإمكاناتها في إدارة المجتمع، والتعامل مع مشكلاته. وقد أشارت إحدى الدراسات التي ركزت على المعلومات المُضلِّلة كتهديد للأمن القومي في ظل جائحة كورونا (Sługocki, 2021) إلى أن المعلومات المُضلِّلة قد أعاقت عمل الأجهزة الأساسية للدولة في بعض المناطق؛ مما انعكس سلبيًا على أداء هذه الأجهزة لمواجهة الوباء.

- وأخيرًا، في المرتبة الثامنة عبارة "كثيرًا ما تؤثر المعلومات المُضلِّلة على الروح المعنوية، رغم أني أعرف أنها غير صادقة"، بمتوسط حسابي (٢,٣٢)، وتعتبر الروح المعنوية العامة من الأبعاد المهمة لتعزيز الأمن القومي، ولذلك فإن تدهور مستويات الروح المعنوية العامة يعتبر من المخاطر التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الدول وأمنها، وتتأكد هذه النتيجة من خلال ما أشارت إليه دراسة (عاطف لبيب، هبة، ٢٠٢٣)، وفحواه أن التنظيمات الإرهابية تستخدم المنصات الرقمية لشن الحروب النفسية ضد بعض الدول؛ حيث عملت هذه التنظيمات على نشر المعلومات المُضلِّلة؛ بهدف نشر الفوضى، وبث التهديدات.
- بناءً على ما سبق، يمكن التأكيد من خلال تحليل النتائج أن المعلومات المُضلِّلة تنعكس على أبعاد الأمن القومي المصري، من خلال التأثير السلبي على الرأي العام، وتدهور الثقة في الحكومة، وعرقلة خطط الدولة وسياساتها التنفيذية، مما من شأنه أن يؤثر سلبيًا على الروح المعنوية للمواطنين، ويهيئ البيئة المجتمعية لبروز الاحتقان والاضطرابات الاجتماعية وزيادة حدة الاستقطاب السياسي، ومجمل كل هذا، يحتمل أن يقوض الأمن القومي في لحظة ما؛ خاصة وأن المشكلة لم تعد هل المعلومات المُضلِّلة موجودة عبر المنصات الرقمية أم لا؟ فالحقيقة المؤكدة أن هناك سيلًا لا يتوقف من المعلومات المُضلِّلة الموجه نحو كل كبيرة وصغيرة من مشكلات المجتمع المصري، لكن المشكلة تكمن في تفاعل المعلومات المُضلِّلة مع السياق الاجتماعي المصري، مما من شأنه أن يهدد الأمن القومي ويقوضه (Morales, 2023).

(٣) الممارسات الحكومية لمكافحة المعلومات المُضلِّلة:

إذا كان من المحتمل أن تهدد المعلومات المُضلِّلة بعض أبعاد الأمن القومي، فما الممارسات الحكومية الملائمة لمكافحة هذه المعلومات، والحد من انعكاساتها؟ ويقدم الجدول رقم (١٠) إجابات عينة الدراسة عن هذا التساؤل، التي سيتم مناقشتها على النحو التالي.

جدول رقم (١٠): الممارسات الحكومية لمكافحة المعلومات المُضلِّلة

العبارة		الاستجابة: غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
التعاون مع منصات التواصل الاجتماعي لتحديد المعلومات المُضلِّلة وحذفها للحد من انتشارها	ك	10	50	249	2.77	0.491	1
	٪	3.2	16.2	80.6			
الحرص على التحقق من المعلومات المُضلِّلة وكشفها للمواطنين	ك	8	56	245	2.77	0.481	2
	٪	2.6	18.1	79.3			
تطوير خطط للاتصال خلال الأزمات للاستجابة بشكل فعَّال لحملات التضليل	ك	8	58	243	2.76	0.484	3
	٪	2.6	18.8	78.6			
تعزيز دور منصات المؤسسات الحكومية على مواقع التواصل الاجتماعي لنشر الحقائق والمعلومات الموثوقة على مدار اليوم	ك	5	66	238	2.75	0.467	4
	٪	1.6	21.4	77.0			
تعزيز الثقافة الإعلامية والتفكير النقدي	ك	8	62	239	2.75	0.491	5
	٪	2.6	20.1	77.3			
تشريع القوانين لمحاسبة مروجي المعلومات المُضلِّلة وردعهم	ك	11	61	237	2.73	0.518	6
	٪	3.6	19.7	76.7			
دعم آليات الشفافية والتواصل المفتوح مع المواطنين	ك	15	64	230	2.70	0.557	7
	٪	4.9	20.7	74.4			
تبني التدابير الاستباقية ضد المعلومات المُضلِّلة	ك	17	81	211	2.63	0.587	8
	٪	5.5	26.2	68.3			
المتوسط العام					**2.7322**	**0.35382**	

توضح بيانات الجدول رقم (١٠) استجابات عينة الدراسة حول الممارسات والتدابير التي يمكن للحكومة من خلالها مكافحة المعلومات المُضلِّلة، وعلى أقل تقدير الحد من انعكاساتها على الأمن القومي، وفيما يلي تحليل هذه الاستجابات بناءً على ترتيب متوسطها الحسابي، وذلك على النحو التالي:

- في المرتبة الأولى عبارة "التعاون مع منصات التواصل الاجتماعي لتحديد

المعلومات المُضلِّلة وحذفها للحد من انتشارها"، بمتوسط حسابي (٢,٧٧)، وتعتبر هذه الممارسة من التدابير الأكثر شهرة للتعامل مع تحديات المنصات الرقمية، وفي هذا السياق، أوصت ورقة سياسات حول سياسات التعامل مع التحديات الأمنية لتطبيق تيك توك (أبو دوح،٢٠٢٢) بضرورة التنسيق مع الشركات المالكة لتطبيقات التواصل الاجتماعي، أو مكاتبها الإقليمية بمنطقة الشرق الأوسط، لوضع مدونة الممارسات العربية بشأن المعلومات المُضلِّلة والمحتوى غير الأخلاقي، ويكون الغرض من المدونة، تحديد الإجراءات التي يمكن أن تُتخذ من أجل مواجهة التحديات الأمنية المتعلقة بالأخلاقيات والمعلومات المُضلِّلة، والترويج لخطابات الكراهية والعنف.

- وفي المرتبة الثانية عبارة "الحرص على التحقق من المعلومات المُضلِّلة وكشفها للمواطنين"، بمتوسط حسابي (٢,٧٧)، وهذا ما أكدته دراسة (Ismail, N, et al., 2022)، وفحواه أن آليات التحقق من المعلومات المُضلِّلة وحذفها، من التدابير الفاعلة في مكافحة المعلومات المُضلِّلة والأخبار الكاذبة التي تروج لها بعض الجماعات المتطرفة.

- وفي المرتبة الثالثة عبارة "تطوير خطط للاتصال خلال الأزمات للاستجابة بشكل فعال لحملات التضليل"، بمتوسط حسابي (٢,٧٦)، ويتفق هذا مع إحدى الدراسات (Omojunikanbi, 2022)، التي أشار فيها الباحث إلى أن خطط الاتصال والعلاقات العامة والتواصل الفعال هي تدخلات فعالة لمواجهة انتشار المعلومات المُضلِّلة، خاصة أثناء مرور المجتمع ببعض الأزمات أو الكوارث.

- وبمتوسط حسابي مقداره (٢,٧٥)، جاءت عبارة "تعزيز دور منصات المؤسسات الحكومية على مواقع التواصل الاجتماعي لنشر الحقائق والمعلومات الموثقة على مدار اليوم"، وعبارة "تعزيز الثقافة الإعلامية والتفكير النقدي"، في المرتبتين الرابعة والخامسة، وكل من الممارستين من الآليات الفعالة في مواجهة المعلومات المُضلِّلة على المدى القصير، ويمكن من

خلالهما ردع ومكافحة المعلومات المُضلِّلة، والحد من انعكاساتها على الأمن في المجتمع المصري.

- وفي المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (٢,٧٣) عبارة "تشريع القوانين لمحاسبة مروجي المعلومات المُضلِّلة وردعهم"، وتعتبر الاستجابة بالتشريعات من الممارسات المهمة لمكافحة المعلومات المُضلِّلة؛ حيث يتم فرض تدابير عقابية على الأشخاص المتورطين في إنتاج وترويج ونشر المحتويات الضارة عند تجاوزهم القيود المفروضة، وبالقدر الذي لا يؤثر على حقوق الأفراد في حرية الرأي والتعبير، وهنا تطرح التدخلات التنظيمية التي تهدف إلى تعزيز توافر المعلومات كبديل للتضليل (اليونسكو،٢٠٢٢). وفي سياق المواجهة التشريعية، أصدرت الحكومة المصرية ثلاثة قوانين لتنظيم نشر المعلومات وضمان دقتها في وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية، بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي. وتشمل تلك القوانين: القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في شأن مكافحة الجرائم الإلكترونية، والقانون رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ في شأن تنظيم الصحافة والإعلام، والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وتعديلاته بشأن قانون العقوبات (Global Legal Research Directorate, 2029)، إلا أنه من المهم تعزيز إنفاذ هذه القوانين، لتفعيل دورها في ردع الأفراد، ومكافحة التضليل بشكل عام.

- وفي المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (٢,٧٠) عبارة "دعم آليات الشفافية والتواصل المفتوح مع المواطنين"، وهذه الممارسة تؤدي دورًا مهمًا في تعزيز الوعي الجمعي، من خلال توفر المعلومات والحقائق والتواصل الفعال مع المواطنين، مما يؤدي إلى تضييق المساحات التي يمكن أن تتحرك فيها المعلومات المُضلِّلة.

- وأخيرًا، في المرتبة الثامنة عبارة "تبني التدابير الاستباقية ضد المعلومات المُضلِّلة"، بمتوسط حسابي (٢,٦٣)، وترتكز هذه التدابير الاستباقية على خطط

طويلة الأجل، تعتمد على التعاون بين المؤسسات الحكومية ذات الصلة، والمؤسسات الإعلامية، والشركات المالكة لمنصات التواصل الرقمي، في وضع برامج لتعزيز الوعي وبناء قدرات الأفراد العاملين في هذا المجال.

سابعًا- مناقشة نتائج الدراسة:

كانت نشأة المنصات الرقمية التي نتجت عن الحداثة المعولمة بمثابة آفاق جديدة لحرية الإنسان وتحرره، وانتصار لحقوقه في التواصل بلا حدود، وحرية الرأي والتعبير؛ علاوة على أن المنصات الرقمية توفر نطاقًا واسعًا للاتصال، يستغرق مجالات عديدة، تجمعها سمة واحدة، ألا وهي الرقمنة، أي إنها تُصنع وتُستهلك عبر وسائط اتصالية مرقمنة (زايد، ٢٠٢١).

ومن المحقق بالبحوث والدراسات حجم العوائد الإيجابية التي قدمتها منصات التواصل الرقمية للإنسان؛ إلا أنه في الوقت الذي تعتبر فيه هذه المنصات بمثابة نعمة للأفراد والمجتمعات، لا بد أن ندرك حجم المخاطر والتهديدات والخسائر المرتبطة بهده المنصات في وقتنا الحالي، وقد ركَّزت الدراسة الراهنة على أحد هذه المخاطر المرتبطة بمنصات التواصل الرقمي، وهى ممارسة نشر وذيوع المعلومات المُضلِّلة، التي أصبحت اليوم بمثابة واحدة من أسلحة الحرب في القرن الحادي والعشرين، سواء داخل حدود الدولة الواحدة، أو عبر الحدود بين الدول وبعضها، الأمر الذي دفع الكثير من الباحثين والتقارير الدولية الموثوقة إلى اعتبار المعلومات المُضلِّلة أحد المخاطر العالمية خلال العامين المقبلين (World Economic Forum, 2024) ، علاوة على أنها أبرز التهديدات للأمن القومي لبعض الدول؛ حيث تؤدي المعلومات المُضلِّلة إلى تزايد انعدام الثقة في بيئة المعلومات، ووسائل الإعلام والحكومات كمصادر للمعلومات والأخبار؛ ما يؤدي إلى تعميق الاستقطاب المجتمعي، الذي ينتج عنه حلقة مفرغة يمكن أن تنتج اضطرابات مدنية، وربما مواجهات ونزاعات متطرفة.

وقبل البدء في مناقشة نتائج الدراسة، أود الإشارة إلى أن المجتمع المصري،

يمر منذ أكثر من عقدين بمرحلة انتقالية صعبة، مليئة بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ علاوة على تهديدات أمنية على مستويات متعددة، خاصة ما يتمثل في نشوب العديد من النزاعات المسلحة في عدد من الدول المجاورة، والتي تضاعف من حجم التهديدات الأمنية، التي يمكن أن تنعكس على الأمن القومي المصري، وفي مثل هذه البيئة، كانت المعلومات المُضلِّلة إحدى الوسائل التي يتم من خلالها تهديد أبعاد الأمن المصري على المستويين الداخلي والخارجي، وسواء بقصد أو دون قصد.

وبالنسبة لنتائج الدراسة الحالية، فقد أكد تحليل البيانات أن هناك اتفاقًا موسعًا بين غالبية عينة الدراسة على أن هناك انتشارًا للمعلومات المُضلِّلة، ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصرية، مثل: قضايا تكاليف المعيشة وارتفاع أسعار السلع وعدم ضبطها، وقضايا السياسة الخارجية، مثل: النزاع على مياه النيل، وتهديدات السد الإثيوبي، وقضايا التضخم وتخفيض قيمة الجنيه بشكل مستمر، ومشروعات الدولة التنموية، وغير ذلك، ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال الإشارة إلى أن هناك العديد من عوامل الضعف المجتمعية المتجذرة بالمجتمع المصري، علاوة على الأحداث العالمية والنزاعات الدولية التي عمَّقت من مشكلات المجتمع المصري، كل ذلك، أدَّى إلى تهيئة البيئة الملائمة لتدفق المعلومات المُضلِّلة، وفي ظل هذا الوضع، يصبح المواطن الذي يعاني من تكاليف المعيشة، مهيئًا لتقبل المعلومات ونشرها بمعرفة أو دون معرفة (العوامل الإدراكية)؛ مما يؤثر على حالة الرأي العام، وحوارات المجال العام الواقعي والافتراضي، وفي هذا السياق، أكدت دراسة (Gurgun, 2024)، أن المشكلات التي يواجهها أفراد المجتمع، وتنامي المخاوف بشأنها، يجعلهم أكثر ميلًا لقبول المعلومات المُضلِّلة، وأقل قدرةً على تحديها أو تكذيبها. وبالإضافة لذلك أكدت نتائج دراسة حول موضوع أسباب تقبل الأفراد للمعلومات المُضلِّلة أثناء جائحة كورونا، أن العوامل الاجتماعية جعلت الأفراد أقل قدرة على عزل المعلومات المُضلِّلة التي تم الترويج لها حول الفيروس عن اتجاهاتهم السلوكية

وقناعاتهم الشخصية (Wan, 2022).

علاوة على ما سبق؛ فإن دور عوامل الضعف الإدراكية لا يمكن إغفاله، فالوضع المتغير في المجتمع المصري، وبروز الاستقطاب على مستويات عديدة، أدَّى إلى تنامي الاتجاهات الفردية والتحيزات السلوكية، القائمة على مبدأي التمييز والتنميط للمواطنين على أساس (مع أو ضد)، أضف لذلك أعضاء بعض التنظيمات المتطرفة أو المتعاطفين معهم، كل هذا أدَّى إلى أن هناك قطاعًا كبيرًا من الأفراد على استعداد لقبول المعلومات المُضلِّلة ونشرها، سواء بقصد أو دون قصد، وهذا ما أكدته الدراسة في إطارها النظري؛ حيث إن العوامل الإدراكية لها دور في شيوع المعلومات المُضلِّلة (Barojan, 2021).

وبجانب اهتمام علم الاجتماع بالعوامل المجتمعية والإدراكية وتأثيراتها على انتشار المعلومات المُضلِّلة، أكدت بعض دراسات علم النفس، أن تعرض الأفراد للمعلومات المُضلِّلة، لا يؤدي إلى سوء إصدار الأحكام واتخاذ القرارات فحسب، بل يؤثر هذا التعرض بشكل طويل الأمد على تفكير الأفراد، حتى بعد معرفتهم بالمعلومات الصحيحة، وهذه الظاهرة يطلق عليها علماء النفس "التأثير المستمر" (Ecker, et al, 2022). كما تظهر الدراسات السلوكية أن البشر يفضلون بشدة المحتوى الذي يثير المشاعر السلبية - وخاصة الخوف أو الغضب - عند مشاركتهم على شبكات التواصل الاجتماعي (Barojan, 2021).

وفيما يتصل بانعكاسات انتشار المعلومات المُضلِّلة على بعض أبعاد الأمن القومي المصري، أكدت نتائج الدراسة الاتفاق العام بين غالبية أفراد العينة على أن المعلومات المُضلِّلة تنعكس سلبيًا، وتهدد بعض أبعاد الأمن القومي، مثل: تضليل الرأي العام، تقويض الثقة بين المواطن والحكومة، بروز الاحتقان والاضطرابات الاجتماعية، علاوة على التشكيك في عمل الحكومة وخططها ومشروعاتها التنموية، وتزايد عوامل الاستقطاب السياسي والاجتماعي. وبالنظر إلى هذه المتغيرات، يمكن التأكيد على أنها عوامل يحتمل أن تتصاعد وتقوض

الأمن القومي، ولذلك فإن المعلومات المُضلِّلة تتضمن تهديدات مباشرة، ولا يجب التعامل معها بتهاون، أو التعويل على وعي المواطن وحرصه على المصالح العامة للوطن. وفي هذا السياق أكد دليل «روتليدج للتضليل والأمن القومي» أن المعلومات المُضلِّلة المستخدمة لنشر معلومات كاذبة أو غير دقيقة أو خارج السياق أصبحت اليوم أداة تستخدم بشكل متكرر للتلاعب السياسي وحرب المعلومات، سواء عبر الإنترنت أو خارج الإنترنت (Arcos, et al., 2023). وأشارت دراسة (Kristina Hook, 2022) إلى كيف يمكن للمعلومات المُضلِّلة على وسائل التواصل الاجتماعي أن تؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار السياسي، وإضفاء الشرعية على الجرائم الجماعية.

ويجب الإشارة هنا إلى دور منصات التواصل الاجتماعي، حيث أكدت دراسة (Hjarvard, 2020) أنه سرعان ما تجد المعلومات المُضلِّلة، وروايات تعزيز الصراع، ونظريات المؤامرة ووجهات النظر المتطرفة، موطنًا لها على المنصات الرقمية؛ حيث يتنافس كل صوت على الاهتمام والتأثير، وتختفي الأصوات المعتدلة واللغة المقيدة باعتبارات الأمن القومي، والاعتبارات الضرورية لبناء السلام المجتمعي. كما أكد أحد تقارير "اليونسكو" أن شبكات التواصل الاجتماعي تُستخدم لإنشاء منصات تفاعلية، ونشر محتوى عنيف ومتطرف، وتحديد الأعضاء الجدد المحتملين، وإنتاج معلومات كاذبة ومضللة، مما يعزز من العنف والتطرف (أبو دوح، ٢٠٢١).

ولذلك فإن المعلومات المُضلِّلة باعتبارها تهديدًا للأمن القومي، تتطلب العديد من الممارسات والتدابير التي تحد من تأثيراتها على كافة المستويات، واتفقت عينة الدراسة على عدد من الممارسات، منها: التعاون مع الشركات المالكة لتطبيقات التواصل الاجتماعي بهدف ملاحقة المعلومات المُضلِّلة وحذفها، والحرص على تطبيق آليات التحقق من المعلومات المُضلِّلة وكشفها للمواطنين، وتعزيز دور المنصات الحكومية على مواقع التواصل الاجتماعي، لنشر الحقائق والمعلومات الموثوقة، بشكل دائم وكثيف. وحقيقة مثل هذه التدابير ليست بجديدة،

فغالبيتها معمول بها في العديد من الدول.

وفي هذا السياق، أكدت الدراسات أنه يجب أن تتغلب التدخلات الرامية إلى مكافحة المعلومات المُضلِّلة على مختلف أوجه الضعف الإدراكية والمجتمعية والتكنولوجية، وأن النوع الأكثر شيوعًا من تصحيح المعلومات المُضلِّلة، هو التصحيح المبني على الحقائق الذي يعالج بشكل مباشر أوجه عدم الدقة في النص المضلل (Ecker, 2022).

ويؤدي مستخدمو المنصات الرقمية (المواطنون)، الذين يستهلكون المعلومات المُضلِّلة دورًا في مكافحتها، من خلال تجنب المساهمة في انتشارها. على سبيل المثال، يجب أن يدرك الأفراد أنهم قد يواجهون ليس فقط أخبارًا كاذبة غير ضارة نسبيًا، ولكن أيضًا حملات التضليل المصممة لبث الخوف أو الشك، وتشويه سمعة بعض المسؤولين الحكوميين، وزرع الفرقة والاختلاف، ويجب أن يدرك الأفراد أيضًا أن المعلومات المُضلِّلة يمكن استهدافها نفسيًا من خلال استغلال البيانات الشخصية وخوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي بهدف الربح. ويمكن أن تؤدي المشاركة غير المدروسة إلى تضخيم المعلومات المُضلِّلة، التي قد تربك وتخدع الآخرين أيضًا، ويمكن أن تسهم مشاركة المعلومات المُضلِّلة أيضًا في تحقيق المكافآت المالية التي يسعى إليها منتجو المعلومات المُضلِّلة، وتعميق الانقسامات المجتمعية، التي قد تشجع العنف، وفي النهاية تضر بالأمن القومي (Lewandowsky, 2021).

وتطويرًا لهذه المناقشة لنتائج الدراسة، ينبغي الإشارة إلى أن هناك تحديات هيكلية ترتبط بتنظيم المصداقية على منصات التواصل الرقمي، منها: أولًا: أن الإنترنت فضاء يصعب التحكم فيه، وتكمن قوته في الحرية وسرعة الاتصال، ونقص التحكم المركزي، وحتى الآن، يعتبر الحد من الأخبار الكاذبة والمعلومات المُضلِّلة، يؤدي إلى المزيد منهما، وليس تنظيمًا للمعلومات والأخبار الموجودة. ثانيًا: كيف يمكن للدول أو للحكومات أن تحذر المواطنين من المعلومات المُضلِّلة

والأخبار الكاذبة، وهناك قطاع من هؤلاء المواطنين ينظرون إلى كليهما باعتبارهما مزودين للمعلومات المُضلِّلة. ثالثًا: تعتبر المعلومات المُضلِّلة مشكلة عالمية، وتهديدًا يعاني منه غالبية دول العالم، لذلك تحتاج إلى حل عالمي؛ يعمل على تشكيل إستراتيجية ناجحة قادرة على إعادة بناء الثقة، بناءً على تشريع عالمي شامل ومتعدد الأوجه، تلتزم به الشركات المالكة لمنصات التواصل، قبل الدول والحكومات (Lezzi, 2018).

الخاتمة والتوصيات:

لم يعد هناك اختيار أمام الأفراد أو الدول في مسألة أهمية الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي؛ مما يستدعي التعامل مع تهديداته للحفاظ على قدراته وإمكاناته وفوائده التي يقدمها للإنسانية، خاصة وأن منصات التواصل الاجتماعي أصبحت بمفاهيم "ماكس فيبر" هي القفص الحديدي لهذا العصر المتأخر من الحداثة، أو هي بمثابة البديل المثالي لبيروقراطية المنظمات المركزية، في بداية عصر الحداثة (Murphym 2021)، إننا نعايش المجتمع المدار بالكامل عبر الإنترنت ومنصات التواصل، ولقد عبر "كوري دوكتورو" في كتابه بعنوان: خدعة الإنترنت (Doctorow, 2023) عن هذا المأزق الإنساني قائلًا: عندما وعدتنا المنصات التكنولوجية بمستقبل الاتصال والتواصل بلا حدود أو قيود، كانت تكذب، قالوا: إن حدائقهم المسورة ستحمينا، لكن تلك كانت جدران السجن، لقد حبستنا المنصات في أنظمتها وجعلتنا خيارات سهلة وجاهزة للبيع، وبالرغم من ذلك من الصعب علينا ترك منصات التواصل الرقمي، إنها تحتجز الأشخاص الذين نحبهم، ولا نستغني عن التواصل معهم، والمجتمعات التي تهمنا، والجماهير والعملاء الذين نعتمد عليهم كزبائن لبضاعتنا، إن استحالة البقاء على اتصال بهؤلاء الأشخاص بعد حذف حسابك لا علاقة له بالقيود التكنولوجية، إنها إستراتيجية عمل في خدمة تحويل حياتك الشخصية وعلاقاتك وبياناتك إلى سلعة، ولذلك لن تدفعك المعلومات المُضلِّلة أو تدفع الدول إلى الخروج من هذا القفص الرقمي.

ومع هذا الوضع الإنساني، يمكن التعامل مع المعلومات المُضلِّلة باعتبارها شكلًا من أشكال الانحراف الرقمي، الذي يمكن التعامل معه ومكافحته، كما نجحت الإنسانية من قبل في مكافحة كافة أشكال الانحراف الاجتماعي والجريمة وغيرها من الظواهر المرضية التي يعاني منها المجتمع الواقعي، على هذا الأساس، يصبح السؤال المهم فحواه: كيف يمكن مكافحة المعلومات المُضلِّلة؟ ومن خلال هذه الخاتمة والتوصيات سيتم تقديم إجابة عن هذا السؤال، وذلك على النحو التالي.

تكمن الإجابة في بناء قدرات المواطنين على الصمود الرقمي Digital Resilience، ويشير مفهوم الصمود الرقمي إلى تعزيز القدرات الرقمية للأفراد والمجتمعات على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية في مجال المعلومات (Barojan, 2021). وبكلمات أخرى؛ تزويد المجتمعات الرقمية بالمهارات اللازمة للتحقق من المحتوى الرقمي بفعالية، ويعزز الصمود الرقمي قدرات الأفراد والمجتمعات للتعرف على المخاطر والتهديدات التي يواجهونها وإدارتها عند التواصل الاجتماعي أو العمل عبر الإنترنت، ويتم تحقيق ذلك في المقام الأول من خلال الخبرة والممارسة الرقمية الواعية، التي تستند إلى تطوير مهارات الأفراد الرقمية، ومحو الأمية التكنولوجية، عبر برامج تدريب تقرها وزارة التربية والتعليم في عدد من المناهج الدراسية.

ويعتبر فهم المواطنين للتهديدات التي تواجههم عبر المنصات الرقمية، وتتحدى أمنهم القومي، خطوة مهمة لبناء الصمود الرقمي؛ حيث إن إدراك الأفراد للمخاطر أو التهديدات عبر الإنترنت، يساعدهم على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الفضاء الرقمي الذي يتواجدون فيه، ويطورن قدراتهم على مكافحة هذه التهديدات (Sun, et al, 2022)، سواء بالإبلاغ عنها، أو تجاهلها وعدم نشرها.

علاوة على ما سبق؛ تعتبر معرفة الحلول طريقة للتفكير النقدي؛ وذلك للنظر في الإيجابيات والسلبيات الكامنة في البيئة الرقمية، بمعنى آخر، يعرف الأفراد ما يجب عليهم فعله لطلب المساعدة من المؤسسات الحكومية، التي يجب أن توفر

الموارد المعززة للأفراد؛ حيث إن معرفة الأفراد لكيفية إدارة سلوكياتهم ومواقفهم والتصرف بناءً عليها باستخدام التفكير النقدي هي سمة ضرورية لتعزيز الصمود الرقمي، بداية من المؤسسات التعليمية. وفي هذا السياق؛ اعتقد "رينولدز وباركر" أن الصمود الرقمي بمثابة تدخل تعليمي مصمم لزيادة قدرة الأفراد على الصمود أمام المعلومات المُضلِّلة وخطابات الكراهية والتطرف عبر الإنترنت (Reynolds, 2018).

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

(١) أبو دوح، خالد كاظم. (٢٠٢١). دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الإرهاب والتطرف. مجلة آفاق مستقبلية. العدد الرابع. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

(٢) أبو دوح، خالد كاظم. (٢٠٢٢). سياسات التعامل مع التحديات الأمنية لتطبيق "تيك توك." أوراق السياسات الأمنية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

(٣) أبو دوح، خالد كاظم. (٢٠٢٣). علم اجتماع الأمن: محاولة للتأصيل. دار النخبة للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة.

(٤) جمال حسن، أمل. (٢٠٢٢). الشائعات السياسية المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي. المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال. العدد (٣٨).

(٥) الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٣). الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٣. القاهرة.

(٦) خليفة، إيهاب. (٢٠٢١). تهديدات الأمن الإقليمي العربي في الميدان الخامس: نحو إستراتيجية للحماية. أوراق السياسات الأمنية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

(٧) رجب، إيمان. (٢٠٢٤). الأمن الوطني والمعلومات المُضلِّلة في عصر مجتمع المنصات. أوراق السياسيات الأمنية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

(٨) رشاد، وليد. (٢٠٢٢). مناهج البحث في المجتمع الرقمي. روابط للنشر وتقنية المعلومات. القاهرة.

(٩) زايد، أحمد. (٢٠٢١). عالم الاتصال الرقمي: سياج الحداثة المعاصرة. مجلة آفاق اجتماعية. العدد الثاني. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

(١٠) عاطف لبيب، هبة. (٢٠٢٣). سياسات مكافحة تواصل التنظيمات الإرهابية عبر الإنترنت. أوراق السياسات الأمنية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

(١١) محمد، سارة نصر. (٢٠٢٠). اتجاهات النخبة إزاء التضليل الإعلامي بالقنوات الموجهة ضد مصر. مجلة البحوث والدراسات الإعلامية. العدد الثالث عشر.

(١٢) موسي، إلهام محمود وآخرون. (٢٠٢٢). إستراتيجية التضليل الإعلامي المستخدمة في معالجة القضايا الاجتماعية والسياسية المصرية على مواقع التواصل الاجتماعي. مجلة دراسات الطفولة. المجلد (٢٥).

(١٣) اليونسكو. (٢٠٢٠). التوازن الدقيق بين مكافحة التضليل الرقمي واحترام حرية التعبير. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

ثانيًا- المراجع الأجنبية:

(1) Altay, S., Berriche, M., Heuer, H., Farkas, J., & Rathje, S. (2023). A survey of expert views on misinformation: Definitions, determinants, solutions, and future of the field. Harvard Kennedy School Misinformation Review, 4(4), 1-34.

(2) Arcos, R., Chiru, I., & Ivan, C. (Eds.). (2023). Routledge Handbook of Disinformation and National Security (1st ed.). Routledge.

(3) Barojan, D. (2021). Building Digital Resilience Ahead of Elections and Beyond. In: Jayakumar, S., Ang, B., Anwar, N.D. (eds) Disinformation and Fake News. Palgrave Macmillan, Singapore.

(4) Bradshaw, S., Bailey, H., & Howard, P. N. (2021). Industrialized disinformation: 2020 global inventory of organized social media manipulation. Computational Propaganda Project at the Oxford Internet Institute.

(5) Chandra, S., & Bhonsle, R. (2015). National security: Concept, measurement, and management. Strategic Analysis, 39(4), 337-359.

(6) Del Vicario, M., Bessi, A., Zollo, F., Petroni, F., Scala, A., Caldarelli, G.,... & Quattrociocchi, W. (2016). The spreading of misinformation online. Proceedings of the national academy of sciences, 113(3), 554-559.

(7) Digital 2022 Global Overview Report. (2022). DataReportal.

(8) Doctorow, C. (2023). The Internet Con: How to Seize the Means of Computation. Verso Books.

(9) Ecker, et al. (2022). The psychological drivers of misinformation belief and its resistance to correction. Nature Reviews Psychology, 1(1), 13-29.

(10) El-Adawy, A. (2023). Artificial Superintelligence and Arab National Security. https://doi.org/10.26735/XZPJ8837.

(11) Fisher, Max and Taub, Amanda. (2018). How Everyday Social Media Users Become Real-World Extremists.

(12) Freelon, D., & Wells, C. (2020). Disinformation as political communication. Political communication, 37(2), 145-156.

(13) Gradoń, K. T., Hołyst, J. A., Moy, W. R., Sienkiewicz, J., & Suchecki, K. (2021). Countering misinformation: A multidisciplinary approach. Big Data & Society, 8(1).

(14) Grohmann, R., & Corpus Ong, J. (2024). Disinformation-for-Hire as Everyday Digital Labor: Introduction to the Special Issue. Social Media + Society, 10(1).

(15) Gurgun, S., Cemiloglu, D., Close, E. A., Phalp, K., Nakov, P., & Ali, R. (2024). Why do we not stand up to misinformation? Factors influencing the likelihood of challenging misinformation on social media and the role of demographics. Technology in Society, 76, 102444.

(16) Hendy, Seif. (2022). Social Media and Egyptian National Security. Policy paper. Center for Global Affairs.

(17) Hjarvard, S. (2020). Networks of Change: The Sociology of Network Media. In: Hunsinger, J., Allen, M., Klastrup, L. (eds) Second International Handbook of Internet Research. Springer, Dordrecht.

(18) Hook, K., & Verdeja, E. (2022). Social Media Misinformation and the Prevention of Political Instability and Mass Atrocities. online], https://www. stimson. org/2022/social-media-misinformation-and-the-prevention-of-politicalinstability-and-mass-atrocities.

https://www.medialaws.eu/fake-news-and-national-security-re-build-trust-and-social-resilience-in-the-post-truth-era/

(19) Ismail, N., et al. (2022). Understanding Malaysian youth's social media practices and their attitude towards violent extremism. Intellectual Discourse, 30(1).

(20) Kristina Hook, Ernesto Verdeja. (2022). Social Media Misinformation and the Prevention of Political Instability and Mass Atrocities. THE STIMSON CENTER.

(21) Lewandowsky, S. (2021). Conspiracist cognition: chaos, convenience, and cause for concern. Journal for Cultural Research, 25(1), 12-35.

(22) Lezzi. (2018). Fake news and national security: re-build trust and social resilience in the post-Truth era. At:

(23) Mooney, H. (2018). " Fake News" and the Sociological Imagination: Theory Informs Practice. Loex Quarterly, 44(4), 3.

(24) Morales, E. (2023). Ecologies of Violence on social media: An Exploration of Practices, Contexts, and Grammars of Online Harm. Social Media + Society, 9(3).

(25) Murphy, M. (2021). Social theory: A new introduction. Springer Nature.

(26) Newman, N., Fletcher, R., Eddy, K., Robertson, C. T., & Nielsen, R. K. (2023). Digital News Report 2023.

(27) Oecd, (2022). Building Trust and Reinforcing Democracy: Preparing the Ground for Government Action, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing, Paris.

(28) Olan, F., Jayawickrama, U., Arakpogun, E. O., Suklan, J., & Liu, S. (2022). Fake news on social media: The Impact on Society. Information Systems Frontiers, 1-16.

(29) OMOJUNIKANBI, N. C. (2022). Public relations and effective communication during a global health crisis: Combating disinformation, misinformation, and fake news on Covid-19.

(30) Perlis, R. H., Lunz Trujillo, K., Green, J., Safarpour, A., Druckman, J. N., Santillana, M., Ognyanova, K., & Lazer, D. (2023). Misinformation, Trust, and Use of Ivermectin and Hydroxychloroquine for COVID-19. JAMA health forum, 4(9), e233257.

(31) Reynolds, L., & Parker, L. (2018). Digital resilience: Stronger citizens online. Institute for Strategic Dialogue: London, UK.

(32) Sarts, J. (2021). Disinformation as a Threat to National Security. In: Jayakumar, S., Ang, B., Anwar, N.D. (eds) Disinformation and Fake News. Palgrave Macmillan, Singapore.

(33) Scheufele, D. A., & Krause, N. M. (2019). Science audiences, misinformation, and fake news. Proceedings of the National Academy of Sciences, 116(16), 7662-7669.

(34) Shu, K., Bhattacharjee, A., Alatawi, F., Nazer, T. H., Ding, K., Karami, M., & Liu, H. (2020). Combating disinformation in a social media age. *Wiley Interdisciplinary Reviews: Data Mining and Knowledge Discovery*, *10*(6), e1385.

(35) Shu, K., Wang, S., Lee, D., & Liu, H. (2020). Mining disinformation and fake news: Concepts, methods, and recent advancements. Disinformation, misinformation, and fake news in social media: Emerging research challenges and opportunities, 1-19.

(36) Sługocki, W. Ł., Sowa, B. (2021). Disinformation as a threat to national security on the example of the COVID-19 pandemic. Security and Defence Quarterly, 35(3), 63-74.

(37) Sun, H., et al. (2022). Digital resilience among individuals in school education settings: a concept analysis based on a scoping review. Frontiers in Psychiatry.

(38) Ullman, R. H. (1983). Redefining security. International security, 8(1), 129-153.

(39) Wan, Y., & Thompson, K. M. (2022). Making a Cocoon: The Social Factors of Pandemic Misinformation Evaluation. Proceedings of the Association for Information Science and Technology, 59(1), 824-826.

(40) Wardle, Claire. (2020). Understanding Information disorder. At: https://firstdraftnews.org/long-form-article/understanding-information-disorder/

(41) World Economic Forum. (2023). The Global Risks Report 2023. available at: https://www.weforum.org/reports/globalrisks-report-2023/.

(42) World Economic Forum. (2024). The Global Risks Report 2023.

(43) Załoga, W. (2022). Disinformation in the age of the digital revolution in the aspect of state security. Wiedza Obronna, 280(3), 43-62.